المعهد العربي لإنماء المدن
Arab Urban Development Inst.



العدد الثاني عشر
أكتوبر ٢٠٢٥

المعهد العربي لإنماء المدن

المدينة، وجهةٌ تُكتَشَف
السياحة الحضرية في المنطقة العربية

مقابلات
سعادة مدير عام أمانة منطقة عسير وإدارة التخطيط حول جهود المدينة في تعزيز السياحة الحضرية

رؤى حضرية
آراء الخبراء حول إدارة السياحة الحضرية

أدلة لإدارة السياحة الحضرية في المدن

حراك المدن
مشاريع ومبادرات السياحة الحضرية من مختلف المدن العربية

MUDUNUNA

إن الآراء الواردة في مجلة مدننا لا تعكس آراء المعهد العربي لإنماء المدن.

تابع آخر أخبار المعهد العربي لإنماء المدن من
خلال الانضمام إلى القائمة البريدية على موقع
araburban.org أو تابعنا:

@arab_urban
@arab_urban_sa
/araburban
/araburban
/@arab_urban

العدد الثاني عشر

المدينة، وجهةٌ تُكتَشَف

السياحة الحضرية في المنطقة العربية

فريق التحرير

د. أنس المغيري | المشرف العام

د. زياد علم الدين | رئيس التحرير

ميشيل إعجاز | مدير التحرير

لما الخشمان | محرر مساعد

عبدالله آل عبدالعزيز | مسؤول التواصل

خالد خيري | اخصائي أول ترجمة

الغلاف الأمامي

شفشاون، المغرب

المصدر: هايدي كادن | أنسبلاش

MUDUNUNA



القاهرة، مصر
جميع الحقوق محفوظة
©٢٠٢٥المعهد العربي لإنماء المدن

١
افتتاحية

٦ السياحة الحضرية في المدن العربية: إرث الماضي، وحيوية الحاضر، وآفاق المستقبل

٢
مقابلات

٩ لقاء مع أمين منطقة عسير معالي المهندس عبد الله الجالي حول الرؤية الطموحة للمنطقة نحو تحقيق التنمية السياحية المستدامة

٣
رؤى حضرية

١٣ دور السياحة في توليد فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي والإقليمي

١٦ خارج المسارات المألوفة؛ المحميات الأردنية المجاورة للمناطق الحضرية

١٨ السلط: مدينة التراث الحي والسياحة الحضرية المستدامة

٢٠ الأدلة الإرشادية للسياحة الحضرية

٤
حراك المدن

٢٤ عندما تتحول المدن إلى مساحات للمرح: موسم الرياض يعيد رسم ملامح التجربة الحضرية

٢٦ من مراكش والجزائر: تحويل التراث إلى تجربة سياحية مُلهمة

٢٨ من مطرح في عمان والجونة في مصر: التطوير المستدام للواجهات البحرية

٣٠ في دبي والمحرق: تعزيز الهوية الثقافية من خلال المسارات السياحية

٣٣ مؤتمر LEAP في الرياض و WUF في القاهرة: سياحة المؤتمرات العالمية MICE وأثرها المحلي

٣٥ ماعين في الأردن وقالمة في الجزائر: وجهتان للسياحة الصحية والعلاجية

٥
أخبار المعهد

٣٨ اللقاء الثاني من بودكاست "الأمين يتحدث": حوار مع معالي أمين عمان الكبرى

٣٩ المعهد عضوًا في اتحاد مؤسسات الفكر للمدن الكبرى

٤٠ المعهد يعرض نتائج دراسة حول الأسواق المحلية في المدن العربية ضمن منتدى

٤١ المعهد يختتم مشاركته في منتدى المدن الذكية العالمي ٢٠٢٥ ببرشلونة

٤٢ المعهد ينظم منتدى "قادة المدن" ضمن قمة مدن آسيا والمحيط الهادي ٢٠٢٥م

٤٤ اجتماع المعهد مع منظمة المدن الآسيوية (CityNet)

٤٥ مدير عام المعهد يستقبل وفد مجموعة البنك الدولي

٤٦ المعهد يعزز التعاون الدولي لتطوير العمل البلدي والقيادة المحلية خلال زيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية

٤٧ المعهد يعقد ورشة عمل بعنوان "تحديد نطاق المشروع وكراسات الشروط المرجعية"

٤٨ المعهد يعقد برنامجًا تدريبيًا بالتعاون مع بلدية مسقط

٤٩ اللقاء السابع عشر من سلسلة لقاءات "حراك المدن"

افتتاحية

السياحة الحضرية في المدن العربية
إرث الماضي، وحيوية الحاضر، وآفاق المستقبل

د. زياد علم الدين - رئيس التحرير

قد يتساءل البعض، ما هي أبعاد السياحة الحضرية في مدننا العربية؟ هل هي مجرد نشاط ترفيهي، أم حوار بين المكان والزمان، أم أنها مزيج يعكس روح المدينة وهُوّيتها؟

في حقيقة الأمر، تستمد المدن العربية مقوماتها السياحية من عمقها الثقافي والتاريخي، حيث تتجلى أصالة الماضي كمنطلق لحاضر نابض بالحياة ومستقبل واعد بالتجدد. فالسياحة الحضرية ليست مجرد زيارة لأماكن، بل تجربة متكاملة يعيشها الزوار والسكان معًا، تجمع بين التراث والتنوع الحضاري الذي صاغ هُوّية المنطقة عبر القرون.

ووفقًا لمنظمة السياحة العالمية، تُعد السياحة الحضرية في المدن العربية من أسرع القطاعات نموًا، لما تتمتع به من تفرد، وأصالة، وثراء تاريخي، وثقافي. فمن مدائن صالح في السعودية، إلى الأسواق التقليدية في مراكش، والمساجد التاريخية في القاهرة، وقلعة صلاح الدين في دمشق، وأحياء صنعاء القديمة، مرورًا بمدينة جبيل الأثرية في لبنان والبتراء في الأردن – تشهد جميعها على عمق التراث العربي وتنوعه الذي يجذب الزوار من كل أنحاء العالم. إنها ليست مجرد وجهات على الخريطة، بل روايات حيّة تحكي عن حضارات تعانقت عبر الزمن، وتُجسّد جوهر السياحة الحضرية كجسر يربط الإنسان بالمكان، والذاكرة بالحاضر.

ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى تأمل عميق فيما تتيحه السياحة الحضرية من فرص وما تفرضه من تحديات على مدن المنطقة العربية. فنجاح هذا القطاع لا يتحقق إلا بالسعي نحو توازن دقيق بين صون المواقع التراثية ومواجهة الضغوط بكافة أنواعها. ورغم ما تحمله السياحة من طابع ثقافي، فإنها تبقى أيضًا أحد أهم الموارد الاقتصادية والاجتماعية في مدننا، لما تخلقه من فرص عمل متنوعة. كما تسهم في تنشيط روح ريادة الأعمال المحلية ودعم الصناعات التقليدية، إلى جانب فتح آفاق جديدة لمشاركة المجتمعات في صياغة المشهد السياحي وتعزيز التراث الثقافي الأصيل. بهذا المعنى، تتحول السياحة الحضرية من مجرد نشاط اقتصادي إلى أداة لبناء مدن أكثر استدامة ومرونة، قادرة على الحفاظ على هُوّيتها الثقافية بينما تمضي بثقة نحو المستقبل.

وكما تُعد السياحة الحضرية شكلًا من أشكال الدبلوماسية الثقافية، فإن البنية التحتية الداعمة لها تمثل ركيزة لا تقل أهمية عن مضمونها الثقافي. فالسياحة الناجحة لا يمكن فصلها عن جودة النظم الحضرية. فمن المطارات الحديثة ووسائل النقل العام الفعّالة، إلى الشوارع الآمنة والمهيأة للمشي، والمساحات العامة الحيوية، والمواقع التاريخية التي أُعيد ترميمها بعناية – جميعها تشكل عناصر أساسية لتجربة سياحية مستدامة.

ومن خلال الرؤى والتجارب التي تستعرضها مدننا، يتضح أن المدن التي تحقق النجاح في مجال السياحة هي تلك التي تعمل على دمج تجربة الزائر ضمن نسيجها الحضري. فكلما كان الزائر قادرًا على التنقل بسهولة وأمان، مع الاستمتاع

بالأجواء في المواقع التاريخية والترفيهية، ارتقت المدينة إلى مصاف الوجهات السياحية المتميزة عالميًا. والرسالة هنا جلية: لا يمكن فصل التخطيط السياحي عن السياسات الحضرية. فالسياحة ليست قطاعًا معزولًا، بل جزءًا لا يتجزأ من رؤية متكاملة لمدينة نابضة بالحياة. وفي هذا السياق، نسلّط الضوء في هذا العدد على لقائنا مع معالي المهندس عبد الله بن مهدي الجالي، أمين أمانة منطقة عسير، الذي يشاركنا رؤيته حول أولويات الأمانة، وإنجازاتها، ورؤيتها الطموحة لإدارة السياحة الحضرية، وتنميتها واستدامتها.

ومن خلال "رؤى حضرية"، تؤكد الدكتورة كاثرين توفي من مجموعة البنك الدولي، من خلال مقالها، على مدى أهمية دور السياحة الحضرية في توفير فرص العمل، والحفاظ على التراث، ودفع عجلة النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تسلط المهندسة بتول العجلوني الضوء على دور الجمعية الملكية لحماية الطبيعة بالتعاون مع الجهات الحكومية الأردنية، في حماية الحياة البرية، والتنوع البيولوجي، وضمان الاستدامة، وإدارتها لأكثر من اثنتي عشرة محمية. وإلى جانب ذلك، يسلط السيد علي رضوان البطاينة رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى الضوء على دور البلدية في الحفاظ على وسط المدينة التراثي وأهمية تضافر جهود جميع الجهات المعنية في حماية هذا الإرث الحضاري وضمان استدامته للأجيال القادمة. وتستعرض مدننا كذلك أربعة أدلة أعدتها منظمات دولية، تُشدد على أهمية تبادل المعرفة في مجال السياحة الحضرية، بهدف مساعدة البلديات في استيعاب الإجراءات اللازمة لصياغة وتنفيذ استراتيجيات فاعلة تساهم في تعزيز جودة الحياة والتنمية المستدامة.

وتتناول مدننا أبرز الاستراتيجيات والتجارب الريادية التي تبنتها مدن عربية في مجال السياحة الحضرية، ومن بين هذه التجارب الدور الحيوي للمهرجانات الثقافية في تنشيط السياحة ودعم الاقتصاد المحلي، ويبرز هنا "موسم الرياض" كنموذج رائد للفعاليات الكبرى التي تعيد صياغة جاذبية المدينة على المستوى العالمي.

وتظهر تجربتا مدينتي مراكش المغربية والجزائر العاصمة أن حماية البيئات الحضرية التاريخية تتجاوز مجرد صون الهُوّية الثقافية، لتصبح قاعدة متينة لتعزيز السياحة المستدامة. كما تسلط مدننا الضوء على دراستي حالة مميزتين، هما مطرح في عُمان والجونة في مصر، اللتان تبرزان كيف تعيد المدن الساحلية العربية رسم مستقبلها من خلال الدمج بين الاستدامة، والابتكار، والسياحة العالمية.

ويغطي هذا العدد من مدننا المشاريع المتعلقة بمسارات المشي في عدد من المدن، التي باتت تشكل أداة حيوية لإحياء المناطق التاريخية. فمن أسواق ديرة في دبي إلى مسار اللؤلؤ في المحرق، تعمل البلديات على سرد قصص المدينة بشكل مترابط، عبر دمج الحفاظ على التراث مع توجيه الزوار، وإضافة عناصر التظليل والإضاءة، وشرح المواقع التاريخية، لتصبح المسارات سهلة الاستكشاف.

وتسلّط مدننا الضوء على النمو اللافت الذي تشهده المنطقة العربية في قطاع سياحة المؤتمرات والمعارض والحوافز (MICE)، والذي أصبح ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، والابتكار، وتعزيز التواصل الدولي، حيث برزت مدينتا القاهرة في مصر والرياض في المملكة العربية السعودية كمراكز حيوية تجمع بين التجارة وتبادل المعرفة والتواصل الفعّال. من خلال فعاليتين بارزتين: المنتدى الحضري العالمي (WUF) في القاهرة، ومؤتمر "ليب" (LEAP) للتقنية والابتكار في ملهم بمدينة الرياض.

وعلاوة على ذلك، تُلقي مدننا الضوء على التحوّل الشامل الذي أحدثته السياحة الصحية والعلاجية، والتي أصبحت اليوم ركيزة أساسية للصحة العامة. وتشكل الينابيع الساخنة في ماعين بالبحر الميت بالأردن، وحمام الدباغ قرب الجزائر العاصمة، أمثلة حية على كيفية إعادة تصور ثقافات الاستحمام التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك،

وعلى الصعيد الدولي والإقليمي، تسلط مدننا الضوء على انضمام المعهد رسميًا إلى اتحاد مؤسسات الفكر للمدن الكبرى (MeTTA)، وذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية التاسع الذي عُقد في سيول، كوريا الجنوبية، ومشاركته في منتدى الاتحاد، حيث قدم عرضًا لنتائج دراسة تناولت دور الأسواق المحلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدن العربية، بالإضافة إلى حضوره اجتماعًا مع ممثلي منظمة المدن الآسيوية (CityNet)، وذلك على هامش اجتماعات منظمة المدن الكبرى (Metropolis) في سيول.

ومحليًا، تغطي مدننا زيارة وفد مجموعة البنك الدولي لمقر المعهد بهدف بحث سبل تعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية وتبادل الخبرات، بالإضافة إلى تغطيتها لبودكاست "الأمين يتحدث"، الذي تحدث من خلاله معالي الدكتور يوسف الشوارية، أمين أمانة عمّان الكبرى عن رؤية الأمانة في تطوير المدينة وتحسين جودة الحياة،

وتختتم مدننا بـفعالية "حراك المدن"، وهي سلسلة من اللقاءات الافتراضية التي ينظمها المعهد. وقد انعقد اللقاء السابع عشر بعنوان: "استخدام التقنيات الذكية في إدارة المدن"، ومن خلاله تم استعراض نماذج تقنية عالمية رائدة في هذا المجال، منها التوائم الرقمية، والذكاء الاصطناعي (AI)، وتحليل البيانات المكانية والمرئية.

مقابلات

لقاء مع أمين منطقة عسير

معالي المهندس عبد الله الجالي

حول الرؤية الطموحة للمنطقة نحو تحقيق التنمية السياحية المستدامة

يُعدّ من القيادات البارزة في القطاع الحكومي، ومتخصصًا في مجالات التحول المؤسسي والتطوير الحضري، حيث يتولى حاليًا منصب أمين منطقة عسير منذ سبتمبر ٢٠٢٢.

وعلى مدار مسيرته المهنية، شغل العديد من المناصب القيادية، من بينها عضو مجلس إدارة هيئة تطوير منطقة عسير ومستشار معالي وزير البلديات والإسكان، ما منحَه خبرة واسعة تجمع بين العمل الحكومي، وتطوير البنية التحتية، واستراتيجيات القطاع الخاص، وقيادة مبادرات التنمية الإقليمية برؤية شمولية تدمج بين التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الميداني.

ويُعرف بدوره الريادي في مجالات التحول الحضري، وتطوير البنية التحتية المستدامة، وبناء المدن الذكية، إضافةً إلى تحديث الخدمات البلدية بما يتماشى مع الأهداف الوطنية، مع التركيز على تحسين تجربة المواطن ورفع جودة الحياة في المنطقة.



المهندس عبد الله بن مهدي الجالي
أمين منطقة عسير - المملكة العربية السعودية

تتصدر منطقة عسير بجنوب غرب المملكة العربية السعودية المشهد الوطني كنموذج يحتذى به في دمج التنمية السياحية مع الحفاظ على البيئة. حيث أطلقت أمانة منطقة عسير مبادرات نوعية لحماية المناظر الطبيعية الفريدة والتنوع البيولوجي، إلى جانب تطوير البنية التحتية لتعزيز تجربة الزوار. وتشمل جهودها مشاريع إعادة التأهيل البيئي، وإنشاء مرافق صديقة للبيئة، والحفاظ على التراث المحلي مع الترويج للثقافة، لتصبح المنطقة وجهة سياحية متكاملة تجذب الاستثمارات، وتُحسّن الخدمات، وتفتح آفاقًا جديدة للاستفادة من ثرواتها الطبيعية والثقافية.

وفي هذا السياق، يجري هذا العدد من نشرة "مدننا" الصادرة عن المعهد العربي لإنماء المدن، مقابلة مع معالي المهندس عبد الله الجالي، أمين منطقة عسير، للحديث عن أولويات الأمانة، وإنجازاتها، ورؤيتها الطموحة نحو تحقيق تنمية سياحية مستدامة في المنطقة

تتمتع منطقة عسير بمقومات سياحية جعلتها وجهة مميزة على مدار العام. هل يمكن أن يحدثنا معاليكم عن أبرز المقومات السياحية في المنطقة، وما هي الأهداف التي تسعى استراتيجية تطوير منطقة عسير إلى تحقيقها؟

تتمتع منطقة عسير بتنوع طبيعي وثقافي فريد، يجمع بين الجبال الشاهقة مثل السودة، وسواحل البحر الأحمر الخلابة، والمناخ المعتدل الذي يجعلها وجهة سياحية على مدار العام. كما تحتضن أكثر من ٤,٠٠٠ قرية تراثية، تقدم الفنون الشعبية والموائد التقليدية المميزة والعريقة.

وتهدف استراتيجية المنطقة المنبثقة من رؤية السعودية ٢٠٣٠ إلى تحويل المنطقة إلى وجهة سياحية عالمية تستقطب ١٠ ملايين زائرًا سنويًا بحلول ٢٠٣٠، من خلال استثمارات تتجاوز ٥٠ مليار ريالًا، وخلق أكثر من ٩٤ ألف وظيفة، وتحقيق ناتج محلي يصل إلى ٢٦ مليار ريالًا.



إطلالات مميزة بالنهار والمساء
©٢٠٢٥ منطقة عسير

ما هو دور أمانة منطقة عسير في تطوير السياحة الحضرية في منطقة عسير؟

تؤدي أمانة منطقة عسير دورًا محوريًا في تطوير السياحة الحضرية من خلال البنية التحتية وصيانة وتشغيل المدينة بما يتناسب مع هُوّيتها، ومقوماتها الطبيعية، وممكّناتها الاقتصادية. كما تعمل على تعزيز عناصر جودة الحياة في المدن، وتوفير بيئة جاذبة للزوار بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية ٢٠٣٠.

كيف تسعى أمانة منطقة عسير لمزج الحفاظ على التراث الثقافي مع تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وضمان توفير وسائل الراحة والخدمات الحديثة لزوار المدينة؟

من أهم توجهاتنا الاستراتيجية أن تحافظ جميع مشاريع واستثمارات المنطقة على الهُوّية من خلال تفعيل الممكّنات الطبيعية. لا تتماشى المباني، مثل: المجمعات التجارية، والمرافق الحكومية والخدمية المغلقة، والوحدات السكنية التي لا يدخلها الضوء والهواء مع أجواء عسير البديعة طوال العام فتفقد الكثير من قيمتها التجارية. كما أن المباني التي لا تتماشى مع معايير العمارة السعودية لا تمثل هُوّية المنطقة المعمارية. وبالتالي، يخبو رونق المدينة وجمالها المعماري وكذلك جاذبيتها الاستثمارية. ومن جانب آخر، يجب أن تأخذ الاستثمارات السياحية في الاعتبار الموروث الثقافي، خاصةً في الخدمات المقدمة، وقائمة الطعام، والفعاليات الترفيهية، والفلكلور الشعبي والأنشطة الخارجية الطبيعية، وغيرها الكثير، لأن هذه العناصر هي التي تجذب السائح والساكن على حد سواء.

ما هي أهم استثمارات البنية التحتية التي تستهدف دعم القطاع السياحي، وكيف ساهمت هذه المشاريع في تعزيز تجربة الزوار؟

من أبرز مشاريع البنية التحتية التي نفذتها الأمانة: تطوير شبكة الطرق، وتحسين الأرصفة، والإنارة، ومعالجة التشوّهات البصرية، والتشجير، وتصريف مياه الأمطار، ورفع مستوى خدمات النظافة والصيانة والخدمات الرقمية. وقد ساهمت هذه المشاريع في رفع الجاذبية الاستثمارية والتطوير العقاري، وبالتالي جاهزية المنطقة لتقديم تجربة سياحية مميزة للسكان والزوار على حد سواء.

كيف تعمل أمانة منطقة عسير على دمج مبادئ الاستدامة البيئية في تطوير قطاع السياحة، لضمان تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والتراث المحلي؟

دائمًا ما يصاحب أعمال بناء وتشغيل المدن أثر على البيئة. والمدن الناجحة عالميًا هي المدن التي استطاعت تقليص الأثر للحد الأدنى. ويُعدّ الإنسان والطبيعة رأسا مال منطقة عسير. لذلك، يجب على جميع أفراد المجتمع الامتثال للوائح

والأنظمة. وقد التزمت الأمانة بتطبيق النظام بصرامة على المخالفين. كما أنه وبالشراكة مع الجهات المعنية، أطلقنا العديد من المبادرات ووضعنا الأدلة والمعايير للحفاظ على الغطاء النباتي، والمياه، وجودة الهواء ونتطلع مستقبلًا لتطوير المعايير واللوائح بالتنسيق مع جميع الأطراف للحد من الضوضاء وازدحام السيارات.

لدى أمانة منطقة عسير مبادرات طموحة في إشراك المجتمع، ومنها ما يتعلق بمكافحة التشوّه البصري واستعادة الهُوّية العمرانية، حدثنا عن هذه الجهود؟

أطلقت الأمانة عدة مبادرات لمعالجة التشوّه البصري، منها إزالة الحواجز الخرسانية، وصيانة الأرصفة، والتخلص من السيارات التالفة والمهملة، وإزالة الكتابة على الجدران التي تشوّه المشهد الحضري. كما تم إشراك المجتمع في حملات النظافة والتشجير، ضمن برنامج "المشاركة المجتمعية"، الذي يهدف إلى تعزيز الوعي والسلوك الحضاري.

ما مدى أهمية تعزيز الشراكات مع مؤسسات القطاعين العام والخاص والقطاع غير الربحي في دعم التنمية السياحية في منطقة عسير، وهل لديكم أمثلة يمكن مشاركتها معنا في هذا الجانب؟

نفخر بأن لدينا في عسير أحد أكثر المجتمعات مشاركة وجاهزية للتطوع بخدمة المجتمع. تعزيز الشراكات هو ركيزة أساسية في تنمية السياحة بعسير. فقد أطلقت أمانة عسير مؤخراً جمعية الأحياء المعنية بعمل اتفاقيات وعقود لتمكين المانحين والمتطوعين والعديد من الجمعيات الخيرية لتنفيذ مرافق وخدمات عامة. كما أن للمجتمع مبادرات مشرفة مع القطاع البلدي في عسير، مثل: مبادرات الاسكان التنموي، والتشجير، والنظافة، وتشغيل الحدائق العامة والمقابر، وتأهيل الكوادر الوطنية. هناك العشرات من الشراكات القائمة والنشطة والتي أثبتت أن المواطن السعودي وقيادته الملهمة محبون للخير، والعطاء، والتنمية، ليس في المملكة فحسب، بل على مستوى العالم.



موسم الجاكرندا بعسير أصبح مقصدًا للزوار من مختلف أنحاء العالم
©٢٠٢٥ منطقة عسير

رؤى حضرية

دور السياحة في توليد فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي والإقليمي



الدكتورة كاثرين توفي

تشغل منصب مدير قطاع الممارسات الحضرية، وإدارة مخاطر الكوارث، والمرونة، والأراضي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفغانستان، وباكستان (MENAAP) ضمن مجموعة البنك الدولي. وتتمتع بخبرة تزيد عن ٢٥ عامًا في مجالات التنمية الدولية والاستدامة. حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة كامبريدج، حيث ركزت أبحاثها على الاقتصاد السياسي للعمل الجماعي لضمان الوصول إلى خدمات المياه في التجمعات السكانية العشوائية بالهند. عملت سابقًا في وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، وانضمت إلى مجموعة البنك الدولي عام ٢٠٠٤، حيث شغلت سلسلة من المناصب الفنية والقيادية في جنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

من جبيل وقرطاج القديمتين إلى المعالم المقدسة في المدينة المنورة، مرورًا بأسواق مراكش الصاخبة وناطحات السحاب المستقبلية في دبي، لطالما شكلت مدن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) وجهة جذابة للمسافرين من جميع أنحاء العالم. ومراكز هذه المدن ليست مجرد متاحف حية للتاريخ والثقافة، بل تمثل أيضًا نبضًا حيًا للتجارة، والروحانية، والضيافة، والمغامرة، والابتكار، مما يجعلها محط أنظار السياح دائمًا. وفي عام ٢٠٢٣، ساهمت السياحة بما يقدر بنحو ٦,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي للشرق الأوسط، و٨,١٪ في شمال إفريقيا، متجاوزة متوسط معدلات التعافي العالمية بعد جائحة كوفيد-١٩، وهو ما يعكس القوة المتنامية لهذا القطاع الحيوي في المنطقة.[1]

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الجاذبية، تعمل السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأقل بكثير من إمكاناتها الحقيقية. فجزء كبير من السياحة ما زال يتركز في منتجعات شاطئية معزولة أو في عدد محدود من المواقع الدينية، بينما تظل مواقع التراث العالمي لليونسكو، وأسواق الحِرف التقليدية، والأحياء التاريخية، التي تمتلك القدرة على أن تصبح محركات اقتصادية، غير مستغلة بالكامل. وتُظهر خبرة البنك الدولي أن السياحة المخططة والمطورة بشكل صحيح يمكن أن تقدّم فوائد اقتصادية تفوق بكثير تلك المرتبطة بالوجهات الشاطئية التقليدية.

كيف يمكن للمدن أن تصبح محركات للتحوّل الاقتصادي في المنطقة؟

عندما تتكامل سلاسل القيمة المضافة للسياحة بشكل فعّال يحفّز القطاع نمو الصناعات المحلية المرتبطة به، مما يعزز تأثيره على الوظائف والاقتصادات المحلية. بحسب مجلس السفر والسياحة العالمي، من المتوقع أن يساهم قطاع السفر والسياحة في منطقة الشرق الأوسط في خلق ما يقارب ٣,٦ مليون فرصة عمل جديدة خلال العقد القادم (٢٠٢٢-٢٠٣٢).[٢] وتُضفي هذه الكثافة الوظيفية أهمية خاصة على السياحة في مدن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تواجه المنطقة تحديات ملحّة للبطالة بين الشباب.

وتفتح السياحة آفاقًا واسعة لفرص العمل تمتد عبر مختلف القطاعات، من صيانة المرافق وخدمات الضيافة إلى التخصصات الإبداعية والمهنية كالهندسة المعمارية، وإدارة المتاحف، والتسويق الرقمي، وإدارة المرافق. وتبرز المرأة في هذا المشهد كعنصر رئيس في ريادة الأعمال السياحية، إذ تقود العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجالات الضيافة، والحِرف، والخدمات الثقافية. ويُظهر نموذج جنوب ألبانيا الإمكانات الشاملة لهذا القطاع، حيث خُصّصت أكثر من نصف الوظائف الجديدة للنساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة.[٣] ومن خلال التخطيط الاستراتيجي لتطوير السياحة، يمكن تعزيز استدامة فرص العمل، وتمديد مواسم التشغيل، وتنويع مصادر الدخل، بما يعزز مرونة الاقتصادات المحلية وقدرتها على التكيّف.

وتؤدي المدن دورًا مزدوجًا في منظومة السياحة؛ فهي وجهات بحد ذاتها وبوابات تعبر من خلالها فوائد السياحة إلى المناطق المحيطة. وبفضل دورها كمراكز لوجستية تضم المطارات، والفنادق، ومنصات التسويق، تتيح المدن الوصول السلس إلى الوجهات السياحية في المناطق الريفية، في الوقت الذي تمنح فيه سكان المناطق الريفية فرصًا أوسع للحصول على وظائف والوصول إلى الأسواق في المناطق الحضرية. كما تستقطب المدن التي تحتضن أحداثًا عالمية ككأس العالم، وبطولة الحسن الثاني للتنس، والفعاليات الثقافية كالمهرجانات الموسيقية الكبرى، زوارًا من مختلف أنحاء العالم، مما يعزز حضورها الدولي. وعندما تُربط هذه المعالم الحضرية بالوجهات الطبيعية والسياحة البيئية والزراعية، تتكوّن شبكة سياحية متكاملة تتيح للسائح تجربة إقليمية غنية ومتنوّعة.

ويتطلّب تحقيق الإمكانات الإقليمية للسياحة توسيع نطاق أماكن الإقامة في الوجهات الثانوية، وتحسين شبكات الاتصال، وتعزيز الاستثمار في تسويق التجارب المحلية.[٤] ووفقًا لدراسة صادرة عن البنك الدولي، فإن ارتفاع الطلب على السياحة بنسبة ١٠٪ في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات في مصر، ولبنان، والمغرب يمكن أن يولّد ما بين ٥ و١٩٪ من فرص العمل في قطاع الضيافة، إلى جانب تأثيرات غير مباشرة على مجالات النقل والترفيه والخدمات المحلية . كما تُظهر البيانات أن كل دولار ينفقه السائح في السياحة القائمة على الطبيعة يُمكن أن يضيف ما بين دولارين إلى خمسة دولارات لدخل الأسر المحلية، وغالبًا ما تستفيد من ذلك الأُسر ذات الدخل المحدود التي تقيم في المناطق الريفية، مما يجعل هذا النوع من السياحة أداة فعّالة لتحقيق التنمية الشاملة.[٥]

"تؤدي المدن دورًا مزدوجًا في منظومة السياحة؛ فهي وجهات بحد ذاتها وبوابات تعبر من خلالها فوائد السياحة إلى المناطق المحيطة."

الدروس المستفادة من قصص النجاح

تُشير التجارب العالمية إلى أربعة مبادئ أساسية تُوجّه عمليات التحوّل الحضري بقيادة القطاع السياحي، بما يسهم في تعزيز جودة الحياة في المدن:

وأول هذه المبادئ أن الاستثمار العام يحفّز القطاع الخاص. ففي ألبانيا، أدت مشاريع إعادة تأهيل القلاع والمواقع التاريخية وتطوير البنية التحتية الحضرية التي قادتها الحكومة إلى جذب استثمارات خاصة واسعة النطاق. وقد تضاعف عدد شركات السياحة في جنوب ألبانيا، مما قاد إلى تهيئة بيئة اقتصادية حيوية يُسهم فيها الحفاظ على التراث في تحريك عجلة التنمية المستدامة.[٦] كما شجعت هذه الطفرة العديد من رواد الأعمال المهاجرين على العودة إلى وطنهم للاستثمار في قطاع الضيافة المزدهر.

تقدّم البنية التحتية السياحية فائدة مزدوجة، إذ لا تخدم الزوار فحسب، بل تحسّن أيضًا جودة حياة السكان المحليين. فالمتنزهات، ومسارات المشاة، والأماكن العامة، ووسائل الوصول إلى المواقع التاريخية تُسهّل التنقل اليومي، بينما تُثري المتاحف، والمراكز الثقافية، والمهرجانات الحياة الثقافية وتجذب الزوار في الوقت نفسه. وتُجسّد إندونيسيا مثالًا حيًا على ذلك، حيث ساهمت استراتيجية تطوير وجهات سياحية جديدة لتخفيف الضغط عن مدينة بالي في تحقيق نتائج مذهلة: فقد وفر الاستثمار الحكومي في البنية التحتية عالية الجودة، وتنمية المهارات، وحماية البيئة ١,٢ مليون وظيفة، ودرب أكثر من ٨٤ ألف متخصص في السياحة، وجذب ٨٠٠ مليون دولارًا من الاستثمارات الخاصة، ووفّر إمكانية الوصول إلى بنية تحتية محسّنة لـ ٥,٤ مليون نسمة. ويشكّل هذا النموذج خارطة طريق لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تواجه تحديات السياحة المفرطة، موضحًا كيف يمكن للتخطيط الاستراتيجي أن يحقّق توازنًا بين التنمية السياحية وجودة حياة السكان.

يسهم الحفاظ على التراث في خلق فرص عمل مستدامة. فالتقنيات في البناء والحِرف التقليدية تمنح الحرفيين والمهندسين المعماريين فرصًا للعمل، مع ضمان استمرار الهُوّية الثقافية. وفي بيروت، أعاد مشروع للبنك الدولي مؤخرًا تأهيل ١٢ مبنى تراثيًا تضررت على خلفية أحداث مرفأ بيروت، مع دعم الصناعات الثقافية والإبداعية. وبذلك، يبرهن المشروع على أن الحفاظ على التراث ليس مجرد حماية للماضي، بل أداة فعّالة لتعزيز الانتعاش الاقتصادي وتقوية النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية.

تساهم النُهُج القائمة على المجتمع في منع النزوح وحماية السكان من آثار التحديث والاكتظاظ. فقد ارتكز نجاح ترميم قرية بوكشون هانوك في سيول على شراكات متينة بين الحكومة المحلية والسكان، مع وضع خطط تجديد[٧] مستدامة ومصممة خصيصًا لتلبية احتياجات المجتمع. وتُتيح هذه الاستراتيجية قبولًا واسعًا من السكان، وفي الوقت نفسه تفتح الباب أمام فرص الاستثمار الخاص، محققة توازنًا بين التنمية الحضرية ورفاهية السكان.

خارطة طريق متكاملة لبناء المستقبل

من تراث جبال عسير إلى أزقة مدن تونس القديمة، ومن كورنيش الإسكندرية المترامي إلى قلعة عمان الشامخة، تملك مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فرصة فريدة للتحول إلى محركات نابضة بالاقتصاد والإبداع. فاليوم، لم يعد السؤال حول إمكانية التغيير، بل حول أي المدن ستسبق نظيراتها في اغتنام هذه الفرصة التاريخية. ومن خلال الاستثمارات المدروسة في البنية التحتية، وتطوير الكفاءات، وبناء الشراكات الحيوية، يستطيع رؤساء البلديات صياغة فصل جديد من حكاية مدنهم فصل تُعيد فيه الأسواق القديمة نبضها التجاري، وتتحول فيه المواقع التراثية إلى منصات عمل للشباب، ويغدو كل زائر سفيرًا لجمال المنطقة وروحها.

ملاحظة:

١ البنك الدولي. (٢٠٢٥أ). آثار الصراع في الشرق الأوسط على السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. منشور في مدونة أصوات العرب، البنك الدولي. متاح عبر الرابط: https://blogs.worldbank.org

٢ مجلس السفر والسياحة العالمي (٢٠٢٢). من المتوقع أن يساهم قطاع السفر والسياحة في منطقة الشرق الأوسط في خلق ما يقارب ٣,٦ مليون فرصة عمل جديدة خلال العقد القادم. متاح على الرابط: https://wttc.org/news/middle-east-travel-tourism-sector-expected-to-create-3-6-million-new-jobs-within-the-next-decade-

٣ البنك الدولي. (٢٠٢٥ج). السياحة التراثية ودورها في خلق فرص العمل وتنشيط جنوب ألبانيا. مقالة خاصة بالبنك الدولي. متاح على: https://www.worldbank.org

٤ البنك الدولي. (٢٠٢٤). الانتقال نحو سياحة مستدامة وذكية مناخيًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: توصيات لقطاعات السياحة في مصر، ولبنان، والمغرب . واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

٥ البنك الدولي. (٢٠٢٥). الفوائد الاقتصادية للسياحة القائمة على الطبيعة. متاح على: https://www.worldbank.org/en/topic/environment/brief/nature-based-tourism

٦ البنك الدولي. (٢٠٢٥). السياحة التراثية ودورها في خلق فرص العمل وتنشيط جنوب ألبانيا. مقالة خاصة بالبنك الدولي. متاح على: https://www.worldbank.org

٧ البنك الدولي. (٢٠١٨). تحقيق الهدفين المزدوجين باستخدام التراث الثقافي، والتجديد الحضري، والسياحة المستدامة: الدروس المستفادة من سيول. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

المراجع:

Bell, S.C., Malinska, J., McConaghy, P., & Rowais, S.A. (2013). Tourism in Middle East and North Africa (MENA): A strategy to promote recovery, economic diversification and job creation. MENA Knowledge and Learning Quick Notes Series No. 78. Washington DC: World Bank.

Li, Y., Westlund, H., Zheng, X., & Liu, Y. (2023). The impacts of tourism development on urban–rural integration: An empirical study undertaken in the Yangtze River Delta Region. Land, 12(7), 1365.

Su, K., Yang, C., & Zhang, J. (2024). Smart city construction empowers tourism: Mechanism analysis and spatial spillover effects. Humanities and Social Sciences Communications, 11(626).

United Nations (2025). Closing of the BERYT Project: Safeguarding Beirut's Heritage and Helping Families Return Home. Retrieved from https://lebanon.un.org

World Bank (2018). Achieving the twin goals using cultural heritage, urban regeneration and sustainable tourism: Lessons learned from Seoul. Washington DC: World Bank.

World Bank (2018b). Cultural heritage, sustainable tourism and urban regeneration: Capturing lessons and experience from Japan with a focus on Kyoto. Washington DC: World Bank.

World Bank (2025). The world is facing a looming jobs crisis. Cities can help. Sustainable Cities Blog. Retrieved from https://blogs.worldbank.org

World Bank (2025). Urban Development Overview. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/topic/urbandevelopment/overview

World Bank & UNESCO (2017). Cultural heritage and sustainable tourism: Drivers of poverty reduction and shared prosperity. Sustainable Cities Blog. Retrieved from https://blogs.worldbank.org

World Economic Forum (2024). How to use tourism for development while preserving local culture. Retrieved from https://www.weforum.orgSeoul. Washington DC: World Bank.

خارج المسارات المألوفة؛ المحميات الأردنية المجاورة للمناطق الحضرية



المهندسة بتول العجلوني

درست الهندسة المعمارية، وهي رائدة أعمال وخبيرة استراتيجية بخبرة تزيد عن ٣٠ عامًا في مجال التكنولوجيا، وكاتبة عاشقة للطبيعة. بدأت مسيرتها المهنية في سن الرابعة والعشرين بالمشاركة في تأسيس شركتها الخاصة بالرسومات الحاسوبية المولّدة بالحاسوب، لتتوسع خبرتها بعد ذلك عبر عضوية مجالس إدارة عدة منظمات والمشاركة في لجان وطنية تعنى بتقنية المعلومات والاتصالات، والتعليم، وتمكين المرأة والشباب، وحماية البيئة. وقد قادها شغفها العميق بالطبيعة إلى الانضمام لمجلس إدارة الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، وهي جمعية أردنية رائدة في مجال حماية البيئة، والتي ترأسها اليوم. كما أنها مؤلفة كتاب "التخلي عن النجاح؟" الحائز على عدد من الجوائز، وهو عبارة عن مذكرات تتناول خيارات الحياة والبدايات الجديدة، مما يعكس شغفها بالمغامرة الفكرية والحياة المستدامة.

اقتربت الطائرة من الهبوط... وأُنزلت عجلاتها. دقائق قليلة يتم بعدها الترحيب بك في الأردن.

أثناء الاستعداد للهبوط، قد تبدو المناظر الطبيعية التي تراها من نافذة مقعدك باهتة، مفتقرة للتنوع والألوان. لكن الواقع على الأرض يروي قصة مختلفة تمامًا، مليئة بالحياة والتفاصيل.

مما لا شك فيه أن الأردن يواجه العديد من التحديات، معظمها ذات طابع اقتصادي، جيوسياسي، أو مناخي. هذه التحديات، تتجلى آثارها بشكل واضح في تطور المشهد الحضري، حيث يتركز نحو ٨٠٪ من السكان في ما لا يزيد عن ٢٠٪ من مساحة المملكة، في مناطق الوسط والشمال الغربي منها، والتي تعتبر معدلات هطول الأمطار فيها مقبولة نسبياً، في بلد يعاني أساساً من شُحّ المياه ومن تحديات التغيرات المناخية.

وتُعدّ العاصمة عمّان، الوجهة المفضلة لمعظم الزوار ونقطة الانطلاق المثالية لاستكشاف الأردن. حيث تقدّم المدينة لزائريها تجربة غنية من التسوّق، وزيارة المتاحف والمواقع الأثرية، والاستمتاع بمقاهي ومطاعم المدينة المتنوعة والحياة الليلية النابضة... كل زاوية في عمّان تروي قصة.

ورغم كونها المدينة الأكثر ازدحامًا في المملكة، إلا أن عمّان واحدة من عدة مراكز حضرية وشبه حضرية منتشرة في أرجاء الأردن. مدن وقرى تنبض بالحياة، بالحركة، بأصوات السيارات

وأبواقها، بهتاف الباعة، وحديث الناس. ضجيج يومي ألفته آذاننا، لكن وإن اعتدنا على تجاهله، تبقى أدمغتنا مثقلة بتلوثٍ سمعيّ مستمر، ينساب إلى وعينا دون أن نشعر.

في عالم اليوم، حيث أصبحت "الاستدامة" جزءًا هاماً من أسلوب حياتنا وحواراتنا اليومية، باتت أنماط السياحة أكثر تنوعًا وتعقيدًا من أي وقت مضى. فالمسافر لم يعد مجرد زائر؛ بل أصبح أكثر وعيًا ومسؤولية وانتقائية في اختياراته. والكثيرون يبحثون الآن عن وجهات بديلة تجمع بين الطبيعة والمغامرة، والتجارب الريفية والتراثية الثقافية، دون التخلي عن شغفهم لما اعتادوا عليه من سياحة المدن.

"في عالم اليوم، حيث أصبحت "الاستدامة" جزءًا هاماً من أسلوب حياتنا وحواراتنا اليومية، باتت أنماط السياحة أكثر تنوعًا وتعقيدًا من أي وقت مضى."

يتميّز الأردن بتنوّعٍ حيوي فريد يجعله من أغنى بلدان المنطقة من حيث الطبيعة، حيث يقع ضمن أربعة أقاليم جغرافية حيوية هي: البحر الأبيض المتوسط، والإيراني الطوراني، والسوداني، والصحراوي العربي. وبعيدًا عن المصطلحات العلمية، يعني ذلك أن المملكة تزخر بتشكيلة مذهلة من البيئات والتضاريس الطبيعية - من الجبال والمرتفعات إلى المنحدرات والوديان، ومن حقول البازلت السوداء إلى الصحاري والبادية، وصولًا إلى الغابات والأحراش والمناطق شبه الاستوائية مثل وادي الأردن والبحر الميت، وحتى واحات المياه العذبة.

ولطالما أدرك الأردن أهمية هذا الإرث الطبيعي. فقد عمل على حماية نظامه البيئي الفريد رسميًا لأكثر من نصف قرن من خلال الجمعية الملكية لحماية الطبيعة (RSCN)، وهي مؤسسة وطنية غير حكومية تأسست منذ ٦٠ عامًا. وتعمل الجمعية بتعاون وثيق مع الجهات الحكومية في المملكة، بما فيها وزارتي البيئة والزراعة، بهدف تعزيز حماية الحياة البرية والتنوع الحيوي وضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وتدير الجمعية الملكية لحماية الطبيعة اليوم أكثر من عشر مناطق محمية وخاصة، يقع العديد منها ضمن المدن وحولها، لتشكل واحات طبيعية ومتنفسًا حيويًا للإنسان والحياة البرية على حد سواء.

فعلى بُعد رحلة قصيرة بالسيارة من صخب المدينة، يجد الزائر عوالم مختلفة تمامًا، تتسم بمشاهد وأصوات بعيدة عن الضجيج اليومي الذي نحاول نحن سكان المدن الهروب منه باستمرار. فها هي محميات طبيعية نابضة تزخر بالحياة البرية والتنوع الحيوي، وتشمل أنواعًا من النباتات، والطيور، والثدييات، بعضها ما هو نادر، وبعضها مهدد بالانقراض على الصعيد العالمي. بيئات فريدة تستحق منا كل الجهد لحمايتها.

وهو جهد متعدد الأبعاد برعت فيه الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، مع الاستناد إلى الأسس التالية:

- حماية الطبيعة والتنوع الحيوي أساسٌ لا غنى عنه. لكن الحفاظ على البيئة لا ينجح بمعزل عن أمور أخرى؛ فهو يحتاج إلى شراكات راسخة بين القطاعين العام والخاص، والأهم من ذلك، يحتاج إلى دعم المجتمعات المحلية، وإدماج سكان المناطق المحليين في أنشطة الحماية.
- السياحة البيئية تقرب الإنسان من الطبيعة، وتساهم في فهم الناس لأهمية التنوع الحيوي وفي دعم جهود الحماية. فالمحميات الطبيعية تُقدّم تجارب فريدة تشمل الاستمتاع بالطبيعة، والإقامة، والمغامرات، ومسارات المشي، وحتى فرصًا لمشاهدة النجوم، كلها بأسلوب مستدام، يثري التجربة ويعمّق الوعي البيئي لدى الزائر.
- التفاعل مع المجتمعات المحلية يساهم في الحفاظ على التراث الثقافي، ويُمكّن الزائر من التعرف على طبيعة المجتمع وتقاليده، ومأكولاته، وحرفه التقليدية، وأسلوب حياته اليومية.

هذا، وتُشكّل طريقة تصميم وتقسيم هذه المحميات الطبيعية جانبًا أساسيًا لتحقيق الأثر المستدام الذي تستحقه. فالمواقع مصنفة ضمن ما يسمى بـ "المناطق المحمية" تشمل مناطق برية، وانتقالية، وأخرى عازلة، مما يتيح للحياة البرية، والمجتمعات المحلية، والزوار التفاعل بطريقة مسؤولة ضمن نطاق مدروس ومحدد. وإلى جانب ذلك، فإن المجتمعات المحلية هي الشريك الأساسي والمستفيد الرئيس من جميع الأنشطة المرتبطة بالمحمية؛ فرجالها ونساؤها هم من يديرون المرافق والبرامج السياحية، وبرامج الحماية، ويبتكرون منتجات طبيعية فريدة تسوّق للزوار بكل حب واهتمام.

خلاصة القول، يمتاز الأردن بمزيج استثنائي من الجغرافيا والتراث الثقافي، مما يتيح لزائريه الاستمتاع بتجربة غنية ومتنوعة: من نسيج حضري متشابك، إلى تضاريس ومناظر طبيعية خلّابة وفريدة، وآثار ومواقع تاريخية بارزة بما فيها مدينة البتراء الأثرية وهي من عجائب الدنيا، بالإضافة إلى سبعة مواقع مدرجة ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي. كما يقدم الأردن تجارب مختلفة لعشاق الرياضة والمغامرة والتأمل، ومحميات طبيعية حائزة على العديد من الجوائز والتصنيفات الدولية المرموقة؛ مناطق تجمع بين الحفاظ على الحياة البرية، والسياحة البيئية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، يقع البعض منها ضمن نسيج من تجمعات حضرية توسعت حول هذه المحميات على مر السنين، مظهرة بذلك، كيف يمكن للإنسان والطبيعة الازدهار معًا بتناغم وانسجام.

السلط: مدينة التراث الحي والسياحة الحضرية المستدامة



علي رضوان البطاينه

يشغل حالياً منصب نائب محافظ البلقاء ورئيس لجنة بلدية السلط الكبرى، وله سجل حافل من الإنجازات في مجالات الإدارة المحلية وتطوير الخدمات العامة. حاصل على دبلوم في الإدارة من جامعة بغداد، وبكالوريوس وماجستير في القانون من جامعة إربد وجمهورية مصر العربية على التوالي. شغل عدة مناصب إدارية، منها مساعد محافظ إربد (٢٠١٩-٢٠١٥)، ورئيس لجنة بلدية السرو في محافظة إربد عام ٢٠١٧، ورئيس مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة إربد (٢٠١٩-٢٠١٨)، ومنذ نهاية عام ٢٠١٩ لغاية الآن يتولى منصب نائب محافظ البلقاء ومتصرف لواء قصبة السلط، كما يشغل منذ ٢٠١٩ منصب رئيس لجنة العطاءات في المحافظة، وقد تولى رئاسة لجنة بلدية السلط الكبرى أول مرة عام ٢٠٢١، وعاد لتوليها منذ ٢٠٢٥ حتى الآن، حيث ساهم خلال هذه الفترة في العديد من الإنجازات التي أسهمت في تطوير البنية التحتية، تعزيز السياحة الحضرية، بالإضافة إلى دعم المشاريع التنموية والاستثمارية.

تُعد مدينة السلط إحدى أعرق المدن الأردنية وأكثرها تفرّدًا بتراثها المعماري والثقافي المميز، فهي مدينة تجمع بين الأصالة والتاريخ والحياة المعاصرة في مشهد حضري نابض بالحياة، وتُجسّد مفهوم السياحة الحضرية المستدامة بأبهى صورها؛ فهي مدينة التراث الحيّ الذي يمتزج فيه الفن المعماري بالحياة اليومية في تناغم يعكس روح المكان وثراء الهوية الثقافية، وفي شوارعها الحجرية وساحاتها القديمة تتلاقى الحكاية الإنسانية مع التشكيل الحضري المتناسق لتقدّم تجربة فريدة تجمع بين الأصالة والحضارة.

المدينة الصفراء تضم اكثر من ٦٥٧ بناء تراثي تمثل إرثًا معماريًا يعكس تطور المدينة عبر مراحل زمنية مختلفة وعصور متعددة. وقد أُدرجت السلط عام ٢٠٢١ على قائمة اليونسكو للتراث العالمي تحت عنوان (مدينة التسامح والضيافة الحضرية)، لما تجسده من قيم التعايش الديني والاجتماعي، وما تمتاز به من انسجام يعكس روح التنوع والانفتاح.

وانطلاقًا من هذه المكانة التاريخية على المستوى المحلي والعالمي، تولي بلدية السلط الكبرى أهمية قصوى للحفاظ على الوسط التراثي للمدينة، بوصفه قلب الهوية التاريخية والثقافية، وركيزة أساسية في رؤيتها التنموية. والحفاظ على هذا الإرث الحضاري يُشكّل مسؤولية وطنية مشتركة، تتطلب تضافر جهود جميع الجهات المعنية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات وأفراد، وبلدية السلط الكبرى تقوم بالحقيقة بدور محوري في حماية هذا الإرث الحضاري وضمان استدامته للأجيال القادمة، وجعلته أولوية ضمن الخطة الاستراتيجية والتنموية لتحقيق التوازن بين الحفاظ والتطوير.

البلدية ترى أن حماية التراث لا يقتصر على ترميم المباني فحسب، بل يشمل تنشيط السياحة الحضرية والحياة الاقتصادية والاجتماعية في محيطها، بما يعزز جاذبية المدينة للسياح والمستثمرين ويدعم فرص التنمية المستدامة، وعلى مدى عقودٍ من العمل المتواصل، نفذت بلدية السلط وبالتعاون مع الشركاء العديد من الدراسات والمشاريع المتعلقة بالحفاظ على التراث العمراني وتطوير وسط المدينة بهدف احياء المركز الحضري وربطه مع الفراغات الحضرية المحيطة، ومشاريع تأهيل البنى تحتية التي شملت تحديث شبكات الخدمات في المدينة القديمة، وتطوير الساحات والأماكن العامة والممرات والمناطق المفتوحة، إلى جانب إعادة تأهيل المسارات السياحية وربطها بالمرافق الحيوية. كما يجري العمل حاليًا على تأسيس أول مركز متخصص في ترميم المباني التراثية، ليكون منارة تدريب وطنية تسهم في تأهيل الكوادر المحلية وتمكينها من صون الموروث العمراني وفق أعلى المعايير ويبرز دور التراث كمحرك تنموي وجزء من مستقبل واعد.

"هذه المسارات لا تمثل مجرد خطوط سير سياحية، بل رؤية حضرية متكاملة تهدف إلى ربط الإنسان بالمكان وإحياء ذاكرة المدينة"

حيث انعكست هذه الجهود على تعزيز الجذب السياحي والاستثماري، وأصبحت المدينة وجهة رئيسية للسياحة الثقافية والتعليمية، ومركزًا متناميًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في التراث كمورد اقتصادي مستدام، كما أسهمت في تحسين البيئة الحضرية لسكان الوسط التراثي وزوّاره عبر تطوير الخدمات وتعزيز الطابع السياحي بما يوازن بين الحداثة والأصالة.

المسارات السياحية: قلب السلط النابض

في عام ٢٠١٥ أعلنت بلدية السلط منطقة وسط المدينة التراثي منطقة مقيدة بأحكام تنظيمية خاصة بقرار من مجلس التنظيم الاعلى صادر بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لعام ١٩٦٦ واستناداً الى قانون حماية الارث الحضري والتراث العمراني، وقانون البلديات وقانون الآثار وقانون البيئة وقانون المواصفات والمقاييس سارية المفعول.

وفي إطار تطوير السياحة الحضرية، أُطلقت ثلاثة مسارات سياحية تمتد عبر الممرات التنموية الرئيسية في قلب المدينة، وتوفّر تجربة متكاملة للزائر تجمع بين التراث والمعرفة والحياة اليومية:

- **مسار الوئام : يعبّر عن قيم التسامح والتعايش التي تميّز السلط، حيث تتجاور المساجد والكنائس في لوحة إنسانية فريدة تروي حكاية الانسجام بين أبناء المدينة.**
- **مسار الحياة اليومية: يمنح الزائر فرصة لاكتشاف الأسواق القديمة والمحال التقليدية والمقاهي الشعبية التي ما زالت تحتفظ بروح السلط وأصالتها.**
- **المسار التعليمي: يحتفي بتاريخ التعليم في الأردن، ويمرّ عبر مدرسة السلط الثانوية، أقدم مدرسة في المملكة، والتي شكّلت منارة للعلم وقاعدة لبناء الوعي الوطني والثقافي.**

هذه المسارات لا تمثل مجرد خطوط سير سياحية، بل رؤية حضرية متكاملة تهدف إلى ربط الإنسان بالمكان وإحياء ذاكرة المدينة من خلال التفاعل المباشر مع عناصرها المادية والثقافية وهي في جوهرها دعوة لتجربة السلط كمدينة حيّة تتنفس التاريخ وتعيش الحاضر بوعي وتوازن.

نموذج للتشاركية والتنمية:

لم يكن ما تحقق في السلط نتاج جهود منفردة، بل ثمرة تشاركية مؤسسية ومجتمعية جمعت بين الإدارة المحلية والدعم الوطني والتعاون الدولي. هذا النهج التكاملي جعلً من السلط أنموذجًا وطنيًا في إدارة التراث الحضري، ومثالا على كيف يمكن للمدن التاريخية أن تتطور دون أن تفقد هويتها.

إن بلدية السلط الكبرى ماضية في تعزيز هذه الشراكات، إدراكًا بأن مستقبل المدينة يقوم على التوازن بين الحفاظ على الماضي وبناء الحاضر، وعلى جعل التراث موردًا للتنمية لا عبئًا على التطوير.

فالسلط ليست مدينة تحفظ التاريخ فحسب، بل مدينة تصنع المستقبل بروحها الأصيلة وتنوعها الإنساني، لتبقى منارةً للتسامح والتجدد والحياة الحضرية المستدامة في قلب الأردن.

الأدلة الإرشادية للسياحة الحضرية

في ظل استمرار التوسّع الحضري، وتنامي الطلب على البنى التحتية الحديثة، تواجه المدن اليوم مسؤوليات متزايدة تتمثل في إدارة العوامل المتغيرة والمعقدة للسياحة بشكل أكثر فعاليةً. فالتعامل مع فترات الذروة، وتدفقات الزوار، والحفاظ على التراث، وتحسين جودة الأماكن العامة، والحد من التأثيرات البيئية، كلها مهام تتطلب رؤية متكاملة. ولتحقيق الفائدة الاقتصادية للسياحة دون المساس بجودة حياة السكان وهُوّيتهم الثقافية، بات لزامًا على البلديات التزود بالأدوات والموارد اللازمة لتحقيق التوازن بين التنمية والبيئة الحضرية المستدامة.

ونظرًا لأهمية تسيير تبادل المعرفة حول هذا الموضوع، نقدم، من خلال النشرة الدورية (مدننا)، في هذا العدد أربعة أدلة (toolkits) طورتها منظمات دولية تتعامل مع جوانب مختلفة من السياحة الحضرية. وقد طُوِّرت هذه الأدلة بشكل خاص لمساعدة البلديات في استيعاب الإجراءات والخطوات اللازمة لصياغة وتنفيذ استراتيجيات فاعلة تساهم في إدارة السياحة الحضرية بكفاءة عالية، مع تعزيز جودة الحياة، والحفاظ على الثقافة المحلية، ودعم التنمية المستدامة الشاملة.

١

الدليل ١:
مركز التراث العالمي لليونسكو:
الدليل الارشادي للسياحة المستدامة

٢

الدليل ٢:
فهم السياحة الحضرية وإدارة نموها بعيدًا عن الانطباعات

٣

الدليل ٣:
إدارة المسارات الثقافية: بين النظرية والتطبيق

٤

الدليل ٤:
دليل أنظمة إدارةاستدامة الفعاليات: الاشتراطات مع إرشادات الاستخدام

دليل ١:

[مركز التراث العالمي لليونسكو: الدليل الارشادي للسياحة المستدامة]

يقدم هذا المصدر الرقمي إرشادات "كيفية التنفيذ" بشكل متسلسل لمساندة مديري المواقع والجهات المعنية في المدن، لا سيّما في المناطق التراثية وما حولها. وقد تم تطوير هذا الدليل الإرشادي ضمن برنامج اليونسكو للتراث العالمي والسياحة المستدامة، ليحوّل أفضل الممارسات إلى خطوات قابلة للتطبيق، مما يمكّن الوجهات من تحديد الحلول الملائمة محليًا وبناء قاعدة معرفية صلبة لإدارة السياحة.

ويتشكّل هذا الدليل الإرشادي من مجموعة من الأدلة الموضوعية التي تغطي عددًا من الوظائف الأساسية، مثل فهم الأماكن السياحية، وصياغة استراتيجية متقدمة، ووضع ترتيبات فعّالة للحوكمة، بالإضافة إلى التواصل مع الزوار وتصميم التجارب. ويوضح كل دليل أهمية الموضوع الذي يتناوله، ومن ثَم يحدد مهامًا وأدوات متسلسلة يمكن للمديرين تكييفها مع سياقهم المحلي. كما تتوفر الأدلة التي تم اختيارها في صيغة ملفات (PDF) قابلة للتنزيل، لتسهيل استخدامها دون الحاجة للاتصال بالإنترنت.

وعلى الرغم من أن هذه الأساليب تم تصميمها بشكل خاص لمواقع التراث العالمي، إلا أنها قابلة للتطبيق بطريقة مباشرة على المراكز التاريخية والأحياء الثقافية في المدن غير المدرجة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي، حيث إنها توفر إطارًا مشتركًا لتخطيط الوجهات السياحية، وبناء الشراكات، وإدارة تدفق الزوار. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح الصيغة الإلكترونية الوصول السهل إلى المواد وتوسيع نطاق استخدامها، إلى جانب الاستفادة من مبادرات اليونسكو في بناء القدرات ودراسة الحالات العملية.



مركز التراث العالمي لليونسكو، ©٢٠٢٥

https://whc.unesco.org/en/sustainabletourism/toolkit

دليل ٢:

[فهم السياحة الحضرية وإدارة نموها بعيدًا عن الانطباعات]

يقدّم هذا الدليل القائم على الأدلة أداة عملية لدعم قادة البلديات، ومديري الوجهات السياحية، وصانعي السياسات في إدارة النمو السريع لأعداد الزوار في المدن وتحليله. وبالاستناد إلى الأبحاث التي أُجريت في ثماني مدن أوروبية، يبرز الدليل أن ضغوط السياحة الحضرية غالبًا ما تكون محلية الطابع، ويمكن الحد منها عبر التخطيط المتكامل الذي يربط بين السياحة والأجندة الحضرية الشاملة، بما في ذلك النقل، والإسكان، والخدمات، والمساحات العامة، مع التركيز على تحسين جودة حياة السكان. كما يقدّم التقرير خلاصة عملية تشمل ١١ استراتيجية و٦٨ إجراءً تمكن الممارسين من مواءمة ممارساتهم مع الظروف المحلية السائدة.

وتسلّط هذه الوثيقة الضوء على آراء السكان وأبرز العوامل المسببة للازدحام المروري، ومن ثم، تعمل الوثيقة على ربط هذه التحديات بمجموعة من التدخلات العملية. وبالإضافة إلى ذلك، تحث الوثيقة على المشاركة المجتمعية، كما تعمل التوزيع المكاني والزماني لحركة الزوار، وإدارة المواسم السياحية، واعتماد تخطيط يراعي القدرة الاستيعابية، إلى جانب تنويع المنتجات، وتعزيز آليات الرصد. وتُبيّن أمثلة المدن الواردة في الوثيقة أدوات مبتكرة، فضلًا عن شراكات الحوكمة.

أما بالنسبة لفرق العمل البلدية، فيشكّل هذا الدليل أداة لتقييم الوضع الحالي وتوجيه التنفيذ في آن واحد. فهو يوفّر لغة مشتركة لتنسيق العمل بين مختلف الإدارات، مثل: النقل، والثقافة، والتخطيط الحضري، ويقدّم نقاط انطلاق واضحة لتحديد الأهداف، واختيار المؤشرات، ووضع التدابير المناسبة للاستجابة. وبوصفه مرجعًا حيًا يُستشهد به على نطاق واسع في ممارسات السياحة الحضرية، يحقق هذا الدليل التوازن بين نشاط المدينة وأهداف التنمية المستدامة الشاملة، ويمكن تكييفه بسهولة ليغطي سياقات حضرية متنوعة خارج المدن الأصلية.



منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة "UNWTO"، (بالتعاون مع مركز الترفيه، والسياحة والضيافة، وجامعة بريدا للعلوم التطبيقية، وجامعة ستندن للعلوم التطبيقية) ©٢٠١٨

https://www.e-unwto.org/doi/9789284420070/10.18111/book

دليل ٣:

[إدارة المسارات الثقافية: بين النظرية والتطبيق]

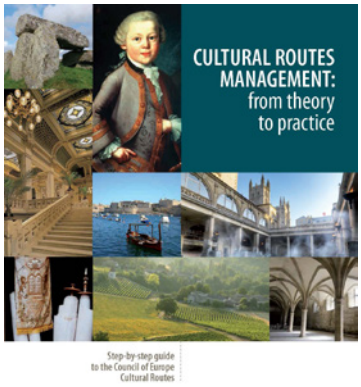

مجلس أوروبا, ©٢٠١٣

https://book.coe.int/en/attachment?id_1180=attachment

صُمم هذا الدليل لدعم مديري المسارات السياحية، وفرق العمل البلدية، ومطوري المشاريع في اتخاذ القرارات المدروسة المتعلقة بتصميم المسارات الثقافية وحوكمتها وتشغيلها والتي تربط بين المواقع التراثية، والمتاحف، والأماكن العامة، والمؤسسات والأعمال المحلية. تم صياغة هذا الدليل ليقدم نهجًا إرشاديًا مفصلاً، حيث يترجم نموذج المسارات الثقافية الذي أعده المجلس الأوروبي إلى إجراءات عملية.

ويتألف هذا الدليل من عدة أجزاء تتدرج بين عرض السياق وتطور البرنامج، وأهداف وفلسفة المسارات الثقافية، وصولًا إلى التوجيه الإداري العملي. وتتناول فصوله مواضيع حوكمة الشبكات من أجل التنمية المستدامة، وسلوكيات الزوار والاستراتيجيات الجديدة للسياحة، وطرق جمع التبرعات، والإرشادات المتعلقة بوضع خطط إدارة المسارات الثقافية، مما يوفر للممارسين مسارًا واضحًا من المفهوم إلى التنفيذ والتقييم. إضافة إلى ذلك، تدعم المصطلحات والملاحق الاستخدام اليومي للدليل وتيسر الاستفادة العملية منه.

ويشدد هذا الدليل على أهمية المسارات الثقافية كأدوات لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحوار بين الثقافات، والحفاظ على التراث. كما يوضح كيفية تعزيز التوثيق والإدارة الشبكية لبناء المصداقية والقِيم العامة على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، يقدّم الدليل للبلديات، التي ترغب في تنظيم مسارات حضرية ومسارات سياحية موضوعية من محلات الحِرف اليدوية وممرات المشاة بالواجهات البحرية، نموذجًا مرنًا للحوكمة والتنفيذ يجمع بين الثقافة، والتنقل، وإدارة الأماكن والمشاركة المجتمعية.

دليل ٤:

[دليل أنظمة إدارةاستدامة الفعاليات: الاشتراطات مع إرشادات الاستخدام]



المنظمة الدولية للمعايير (ISO), ©٢٠٢٤

html.86389/https://www.iso.org/standard

يساعد هذا المعيار الدولي الهيئات العامة، ومنظمات إدارة الوجهات السياحية، ومشغلي مواقع الفعاليات، والمخططين على تنظيم وإدارة فعاليات ومهرجانات مستدامة، بدءًا من كرنفالات الواجهة البحرية والمواسم الثقافية، وصولًا إلى المؤتمرات والمعارض " MICE". ويوفر المعيار نظامًا إداريًا قائمًا على الاشتراطات، يمكن تطبيقه على جميع أنواع الفعاليات وأحجامها، مع دمج الأداء البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي طوال دورة الفعالية الكاملة.

ويقدم المعيار هيكلًا متكاملًا لنظام إدارة الفعاليات، يغطي كافة الجوانب الأساسية: السياق والقيادة، والتخطيط الذي يشمل تحليل المخاطر، والفرص، وتحديد الأهداف، والدعم من خلال تعزيز الكفاءة والتواصل والتوثيق، بالإضافة إلى التنفيذ من خلال إجراءات الرقابة على المشتريات، والتنقل، والطاقة، والمياه، وإمكانية الوصول، والمشاركة المجتمعية، وتقييم الأداء من خلال الرصد والتدقيق، والتحسين من خلال الإجراءات التصحيحية. ويمكّن هذا الهيكل المدن من ترسيخ الاستدامة على المستوى المؤسسي، وضمان توافق التراخيص والعقود مع الاشتراطات القابلة للتدقيق والقياس.

ومن الناحية العملية، يُشكّل معيار ISO ٢٠١٢١ إطارًا للسياسات ودليلًا تنفيذيًا للفعاليات؛ حيث يمكن للبلديات اعتماده لإدارة فعالياتها مباشرة أو اشتراط التوافق معه في الفعاليات الممولة والمرخصة، مما يضمن توافق مؤشرات الأداء الرئيسة، مثل: إدارة النفايات، والحد من الانبعاثات، وتعزيز الشمول والسلامة، مع توفير تقارير ذات شفافية عالية. ويمكن دمج الطبعة لعام ٢٠٢٤، وهي نسخة مُحدّثة عن الطبعة لعام ٢٠١٢، مع أنظمة الأيزو الأخرى ذات الصلة (مثل: ٩٠٠١، و١٤٠٠١، و٤٥٠٠١، و٥٠٠٠) بهدف تعزيز التنسيق بين الموردين وأماكن إقامة الفعاليات على مستوى المدينة بأكملها.

حراك المدن



بوليفارد سيتي، الرياض
©٢٠٢٥ الرياض،السعودية

عندما تتحول المدن إلى مساحات للمرح

موسم الرياض يعيد رسم ملامح التجربة الحضرية

أصبحت المهرجانات الثقافية الكبرى اليوم أكثر من مجرد فعاليات؛ فهي أدوات حيوية تعمل على تنشيط السياحة الحضرية وتدفع عجلة الاقتصاد المحلي. ومن خلال جذب الزوار نحو الفنادق، والأسواق، ووسائل النقل، والأماكن العامة، تُعيد هذه المهرجانات تعريف هُوّية المدينة الإبداعية وترسّخ حضورها على الساحة العالمية. وعالميًا، تُعتبر هذه الفعاليات تدخّلات حضرية مؤقتة تُعيد الحياة إلى الشوارع والساحات، وتختبر كفاءة البنية التحتية والخدمات، وتُعزّز معايير السلامة وجودة الحياة في المدينة. وفي قلب المنطقة العربية، يبرز موسم الرياض كحدث ثقافي عالمي واسع النطاق، يُظهر كيف يمكن لمبادرات من هذا النوع أن تغيّر تجربة المدينة، وتحوّلها إلى وجهة نابضة بالمرح والابتكار، وتجعل من السياحة الحضرية تجربة متكاملة تجذب الزوار من كل أنحاء العالم.

ويُعدُّ موسم الرياض، الذي أطلقته الهيئة العامة للترفيه عام ٢٠١٩ تحت قيادة معالي الأستاذ تركي آل الشيخ، برنامجًا سنويًا يُعيد تشكيل الخريطة الثقافية للعاصمة ضمن إطار تشغيلي متكامل. ويمتد الموسم ليشمل حفلات موسيقية عالمية، وفعاليات رياضية دولية، ومعارض متنوعة، ومعالم جذب عائلية منتشرة عبر مناطق متعددة، حيث تعمل "بوليفارد سيتي" و"بوليفارد وورلد" كنقاط ارتكاز رئيسة، يتم ترتيب بقية الممرات والمناطق الأخرى حولها. وقد شهد موسم الرياض تزايدًا هائلًا في الحضور: فقد تجاوز عدد الزوار ١٦ مليون زيارة في يناير ٢٠٢٥، وارتفع العدد إلى ١٩ مليون زيارة بحلول منتصف فبراير، بينما سجلت نسخة ٢٠٢٥/٢٦ أكثر من مليون زيارة خلال أول ثلاثة عشر يومًا فقط. وتؤكد هذه الأرقام قدرة الموسم على الحفاظ على الطلب على مدار أسابيع متعددة، بدلًا من الاكتفاء بعطلة نهاية أسبوع مزدحمة.

ومن الناحية التشغيلية، صُمم موسم الرياض كنظام بيئي حضري متكامل يمتد عبر أكثر من أربع عشرة منطقة ذات طابع خاص. وقد تم زيادة سعة نسخة ٢٠٢٤ في النقاط الرئيسة مثل

"بوليفارد سيتي" و"بوليفارد وورلد"، وتضم هاتان النقطتان مئات المطاعم والمقاهي وأكثر من ١٤٠٠ منفذ بيع بالتجزئة، لتقديم تجربة حضرية متكاملة للزوار. ويجمع الموسم بين البرامج والفعاليات العامة المجانية والتجارب المدفوعة، التي تُدار عبر منصة " Enjoy " الرقمية التابعة للهيئة العامة للترفيه. وتتيح هذه المنصة قوائم الفعاليات والتذاكر، وتتحكم في الوصول إلى الموقع. كما يمكن من خلال هذه المنصة الرقمية متابعة تدفقات الزوار آنياً، الأمر الذي يُمكّن المشغلين والجهات الحكومية من تعديل خطط الطوابير، والموظفين، ووسائل التنقل لضمان معايير السلامة وجودة الخدمات. ويُعدّ ابتكار المحتوى جزءًا جوهريًا من استراتيجية التشغيل: من الرياضات الإلكترونية وبطولات الملاكمة العالمية إلى المعارض والعروض الحية، حيث يضمن هذا التنوع جذب جماهير متعددة والحفاظ على الحركة الاقتصادية على مدار الموسم بأكمله.

ومن جانب آخر، يُشكّل التنسيق المؤسسي العمود الفقري لتنفيذ موسم الرياض بكفاءة عالية، حيث تقوم الهيئة الملكية لمدينة الرياض وأمانة الرياض على تنسيق التصاريح، وخدمات الصرف الصحي، وإرشادات الطرق، وإدارة الحشود، وتنظيم المرور مع خطط الجهات المنظمة، مما يضمن انسجام الفعاليات مع معايير المدينة الخاصة بالشوارع، واللافتات، والسلامة العامة. ويساهم تركيز الأنشطة الرئيسة في المناطق التي تم تجهيزها مسبقًا في منع حدوث أي خلل في بقية أجزاء المدينة، مع تعزيز حيويتها ونشاطها اليومي. كما توفر الإجراءات الرسمية المشتركة بين الجهات (بما في ذلك غرف العمليات ومؤشرات الأداء الرئيسة المشتركة، والاتصالات الموحدة) نموذجًا مميزًا للحوكمة الحضرية يمكن للمدن الأخرى الاستفادة منه وتطبيقه.

ويعتبر موسم الرياض فعالية حضرية موسمية لكنها مؤثرة، حيث يحوّل أحياء متعددة إلى مناطق ثقافية وتجارية متكاملة، ويعيد توزيع تدفقات السياح عبر المدينة لتخفيف الضغط على أي معلم محدد، مع تشجيع الزوار على البقاء لفترات أطول. ويسمح الرصد المستمر لمؤشرات الأداء الرئيسة، وعدد الزوار، ومعدلات الإشغال، ودوران البائعين، للجهات المسؤولة بضبط خطط التنقل، ونشر فرق الأمن، وإدارة البائعين بشكل دقيق وفي الوقت المناسب. كما يعزز دمج الفعاليات المعترف بها عالميًا من مكانة الرياض، ويُرسخ رؤيتها كمركز ثقافي إقليمي نابض بالحياة.

وبشكل عام، يعكس موسم الرياض كيف يمكن للبرمجة الثقافية أن تحفّز التحول الحضري عند استيفاء ثلاثة عناصر رئيسة، هي: التنسيق المؤسسي الموحد، والتكامل التشغيلي الرقمي، ومراقبة الأداء القابلة للقياس. ورغم تميز حجم الرياض وميزانيتها، إلا أن هذا النموذج قابل للتطبيق في مدن أخرى بسهولة. ويمكن للمدن في مختلف أنحاء المنطقة العربية، بغض النظر عن قدراتها المالية، اعتماد هذا الهيكل دون الحاجة إلى تكرار الحجم الكبير: بدءًا بمجموعة مدمجة من المناطق مجهزة بالخدمات الأساسية، وإعطاء الأولوية للبرمجة الثقافية المحلية والفعاليات العامة منخفضة التكلفة، واستخدام أدوات رقمية بسيطة، مثل: (تذاكر QR"، والدخول المحدد بالوقت، والبيانات المفتوحة عن الحضور) لإدارة الجشود وتنسيق الجهود بين منظمي الفعاليات، والبلديات، وشرطة المرور، وخدمات الصرف الصحي. ومن خلال متابعة النتائج موسمًا بعد موسم، وبشفافية كاملة، تستطيع البلديات تحويل المهرجانات الثقافية إلى أدوات فعّالة لإنعاش الاقتصاد، وتعزيز الشعور بالفخر والاعتزاز الوطني، وتنمية السياحة الحضرية المستدامة، حتى ضمن ميزانيات محدودة.



موسم الرياض
©٢٠٢٥ الرياض.السعودية، الهيئة العامة للترفيه



شوارع القصبة، خلف متحف علي لابوانت، الجزائر
©٢٠١٨ فاروق زواوي | ويكيميديا كومنز

من مراكش والجزائر

تحويل التراث إلى تجربة سياحية مُلهمة

تواجه المراكز التاريخية، والمدن القديمة، والقصبات، في جميع أنحاء العالم العربي، تحديات كبيرة تتمثل في النمو الحضري السريع، وتدهور التراث، وضغوط تطوير السياحة. غير أن هذه التحديات تفتح أيضًا آفاقًا جديدة للابتكار والاستثمار في التراث. ومن خلال هذا المقال، سنسلط الضوء على ممارسات واقعية من مراكش المغربية والجزائر العاصمة، حيث برهنت التجربتان على أن الحفاظ على المشهد الحضري التاريخي للمدينتين لا يقتصر على حماية القيمة الجوهرية فحسب، بل يمكن أن يتحوّل إلى محرّك قوي للتنمية السياحية المستدامة.

تتمتع مراكش بتاريخ غني يعود إلى القرن الحادي عشر، حيث تؤدي المدينة دورًا ثقافيًا وإقتصادًا وسياسيًا في شمال أفريقيا. وتروي المدينة تاريخها العبق، مسلطة الضوء على التأثيرات المعمارية، والتي تجمع بين الشرق وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتتجاوز مساحة المدينة أكثر من ٦٠٠ هكتارًا، وتضم ١٩ بوابة تاريخية تحمل أسماء قبائل وبضائع كانت تُستخدم قديماً. في وقتنا الحالي، تشتهر شوارع المدينة الضيقة والمتعرجة بالحركة الدائمة، بين الأسواق التقليدية والنشاط السياحي المتنوع. وبالتالي، يستلزم أي تدخل في المدينة القديمة تخطيطًا دقيقًا واستراتيجيات متكاملة للحفاظ على أصالتها وروحها التاريخية.

وفي عام ٢٠١٤، أطلقت السلطات المحلية في مراكش مشروعًا طموحًا لإعادة تأهيل المدينة القديمة، بهدف إبراز الهُوّية الثقافية الغنية للمدينة التي ازدهرت قبل الاستعمار. وشمل البرنامج ١٨ موقعًا رئيسًا، مع التركيز على الأحياء التاريخية، والساحات، والأضرحة، والمساجد، والفنادق. وكانت عملية

إعادة التأهيل ضمن مبادرة شاملة حملت اسم "مراكش، الحاضرة المتجددة"، واشتملت أعمال المبادرة على تطوير وإعادة تأهيل المسارات السياحية، مثل: المنطقة الممتدة من "دار الباشا" إلى ساحة "بن يوسف"، إلى جانب المسارات الروحية بما في ذلك مسار الأولياء السبعة. كما شملت التدخلات إعادة تأهيل المباني وترميم واجهاتها وتعزيز المعالم التاريخية، وإعادة تأهيل الساحات، والميادين، والأسواق التقليدية "مثل: القيسارية والسويقة"، لتظل المدينة العتيقة نابضة بالحياة ومكانًا يجمع بين الأصالة والحداثة.

وشهد العام ٢٠١٦ إطلاق مشروع آخر ركّز بشكل خاص على إعادة تأهيل الفنادق التقليدية، مثل: فنادق سلهم، والزيات، وسيدي عبد العزيز، حيث استفاد من المشروع حوالي ١٢٥ من الحِرفيين و٣٠٠ من الصُنّاع المهرة. وقد تم إطلاق هذا المشروع بالتزامن مع مبادرة "مراكش، الحاضرة المتجددة"، بهدف تعزيز مكانة المدينة كوجهة سياحية رائدة تجمع بين الأصالة والضيافة التقليدية.

أما الجزائر العاصمة فهي تُعدّ واحدة من أبرز مدن شمال إفريقيا، وتحتضن المدينة التاريخية المعروفة باسم "قصبة الجزائر"، وهي مدرجة ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي منذ عام ١٩٩٢. تأسست القصبة في القرن العاشر على يد الأمازيغ خلال عهد السلالة الزيرية، وتعتبر اليوم رمزًا حيًا لثقافة المدينة وتراثها العريق. وتغطي القصبة مساحة تقدر بنحو ١,٠٥ كيلومترًا مربعًا، وتقع على تلة تطل على العاصمة، ويسكنها ما يقرب من ٥٠ ألف شخصًا داخل أسوارها التي تعود إلى العصر العثماني، وقد واجهت منذ فترة طويلة تدهورًا بسبب عوامل مثل: الزلازل، والفيضانات، والحرائق، إلى جانب الإهمال الذي أثّر على صيانتها.

وقد انطلقت أعمال إعادة تأهيل قصبة الجزائر مباشرة بعد استقلال البلاد عام ١٩٦٢، مع تكثيف الجهود على مر السنين للحفاظ على هذا الرمز التاريخي والثقافي. وفي عام ٢٠١٢، أُطلق مشروع آخر لإعادة التأهيل يهدف إلى الحفاظ على المظهر الأصيل للقصبة، ووضع الحلول لحمايتها، مع الحفاظ على سكانها في مدينتهم. قادت مديرية الأشغال العمومية لولاية الجزائر العاصمة المشروع بالتعاون مع مكتب الهندسة المعمارية المحلي "علي باشا مهدي" ، ونُفذ المشروع على مرحلتين، وقد ركزت المرحلة الأولى على ١١ مبنى ذا أهمية تاريخية ودينية، بما في ذلك مسجد "كتشاوة" الذي تضرر جراء زلزال ٢٠٠٣، بالإضافة إلى بعض المباني السكنية. أما المرحلة الثانية فشملت ٣٣ مبنى إضافيًا، بينها ٥ مساجد، ومن المتوقع الانتهاء من معظم الأعمال بحلول عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، ليظل التراث التاريخي للقصبة نابضًا بالحياة.

تُجسّد مراكش المغربية والجزائر العاصمة التوازن الدقيق بين الحفاظ على التراث وتطوير المراكز الحضرية التاريخية. وتؤكد التجربتان أن التخطيط الاستراتيجي، عندما يستند إلى البيئة المحلية ويعطي الأصالة أولوية، قادر على تحويل التراث إلى محرّك قوي للسياحة والحيوية الاقتصادية. ومن خلال الاستثمار في مشاريع إعادة التأهيل مع الحفاظ على الطابع التاريخي، لا يتم صون الهُوّية الثقافية فقط، بل تُعاد الحياة إلى المدن القديمة والقصبات لتبقى مراكز نابضة بالحياة ومزدهرة. وفي الوقت الذي تفرض فيه التحديات التي يشكلها النمو الحضري السريع في المدن العربية، تُبرهن هذه النماذج أن المشهد الحضري التاريخي ليس عقبة أمام التحديث، بل هو رصيد ثمين يمهد الطريق نحو مستقبل حضري أكثر استدامة وتوازنًا.



ساحة جامع الفنا، سوق تقليدي مع السائحين، مراكش
©٢٠٢٠ كالين ستان | أونسبلاش



الجونة، مصر
©٢٠٢٤ عرب نيوز

من مطرح في عمان والجونة في مصر

التطوير المستدام للواجهات البحرية

تتصدّر الواجهات المائية الحضرية والوجهات الساحلية المشهد في جميع أنحاء المنطقة العربية كأهم محركات التنمية السياحية، حيث تسعى المدن إلى موازنة الفرص الاقتصادية، مع الحفاظ على الهُوّية الثقافية والرعاية البيئية. واليوم، يُعاد تصميم الموانئ والمدن الساحلية، التي كانت في السابق مراكز رئيسة للتجارة وصيد الأسماك، لتصبح بوابات للترفيه، والاستجمام، والسياحة الدولية. ويعكس هذا التحول اتجاهًا حضريًا شاملًا يركز على تحويل الواجهات المائية إلى مساحات حيوية تربط الناس بالتراث، والطبيعة، والخدمات ووسائل الراحة الحديثة.

وفي هذا المقال، نسلّط الضوء على مثالين متميزين ومتكاملين: مدينة مطرح في عُمان والجونة في مصر، لنُبيّن كيف تتصدى المدن الساحلية في العالم العربي للتحديات البيئية، وتحديات الاستدامة والابتكار، بهدف تعزيز مكانتها في المشهد السياحي العالمي.

يمتد كورنيش مطرح على طول ٣ كيلومترات بمحاذاة الميناء في منطقة مطرح بمسقط، ليشكل ممشى نابضًا بالحياة يجمع بين التاريخ والطبيعة والجمال البحري. كانت مطرح في الأصل قرية صيد ومركزًا تجاريًا مهمًا، وجذبت الزوار والسائحين منذ العصور القديمة. ومع مطلع أواخر القرن العشرين، ومع التنمية الحضرية التي شهدتها السلطنة، أظهرت المنطقة اهتمامًا متزايدًا بالسياحة، لتتحول إلى وجهة تجمع بين الأصالة والحداثة.

ويستقبل الكورنيش زواره حاليًا بمزيج ساحر من المراكب الشراعية الخشبية التقليدية وقوارب الصيد، مع إطلالة خلابة



كورنيش مطرح، مسقط
©٢٠١٨ تاتلر | فيسبوك

على جبال الحجر، إلى جانب أبراج المراقبة التاريخية وحصن مطرح. ويُعدّ الكورنيش حلقة وصل بين عدد من الأصول التراثية والثقافية المحلية، بما في ذلك سوق مطرح، وسوق السمك، والمساجد القديمة، بالإضافة إلى المُتنزّهات والمقاهي والمطاعم التقليدية.

وفي يناير ٢٠١٦، ومع إطلاق الخطة الخمسية لسلطنة عمان، تم الإعلان رسميًا عن مشروع تطوير ميناء مطرح القديم، الذي يسعى لتحويل القرية التاريخية إلى منطقة حضرية معاصرة، مع الحفاظ على المواقع التراثية لجذب السياح وتعزيز جودة الحياة للسكان والزوار. ويُعدّ سوق الميناء أبرز أحد عناصر مشروع، إذ يمثل منطقة سوق جديدة مجاورة لـ ميناء السفن السياحية. ويتميز المشروع بنموذجه المالي القائم على الاستثمار الخاص، حيث يتم تمويله بشكل كبير من رأس مال القطاع الخاص. ومن أجل ذلك، تم تأسيس شركة الواجهة البحرية، وهي شركة استثمارية تتيح للمستثمرين من القطاع الخاص الحصول على ما يصل إلى ٤٩٪ من الأسهم، مما يعكس شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص في تطوير هذا المشروع التاريخي والحضري.

وتشتمل أعمال التطوير على تركيب "تلفريك" مطرح، الذي يُتوقع أن يكون الأطول من نوعه، وسيربط بين سوق مطرح للأسماك على الكورنيش وحديقة "كلبوه". ويستهدف المشروع، عند اكتماله في عام ٢٠٢٦، جذب أعداد كبيرة من السياح المحليين والدوليين.

أما الجونة في مصر فهي تقع على ساحل البحر الأحمر، وتمثل نهجًا مختلفًا للتطوير الحضري على الواجهة البحرية. حيث تم بناء المدينة في أواخر الثمانينيات، على سلسلة من الجزر والبحيرات الاصطناعية، لتوفر للزوار مناظر طبيعية فريدة تجمع بين البحر والقنوات الداخلية. وتربط الجزر جسور ونظام طرق متطور، مما يجعل الجونة وجهة سياحية فاخرة تجمع بين الراحة والجمال الطبيعي. وتم تصميم المدينة أيضًا لتقليل الأثر البيئي للتوسع الحضري والسياحة المتزايدة، من خلال إدارة النفايات وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة، حيث تعتلي ألواح الطاقة الشمسية العديد من مبانيها، لتؤكد التزام الجونة بالاستدامة البيئية.

ومع مرور الوقت، تحولت الجونة إلى وجهة سياحية عالمية، كما لم تقتصر على الأنشطة السياحية فحسب، بل تطورت لتصبح مجتمعًا مكتفٍ ذاتيًا يضم نحو ٢٥,٠٠٠ نسمة. وعلاوة على ذلك، توفر المدينة لسكانها كافة المرافق الأساسية من مستشفيات، ومدارس، وجامعات. كما أصبحت الجونة منصة ثقافية وفنية، تستضيف العديد من الفعاليات والمهرجانات، أبرزها مهرجان الجونة السينمائي.

وفي نهاية المطاف، تُشددّ تجربتا مطرح والجونة على أهمية الإمكانات التحويلية الكبرى في تطوير الواجهات البحرية في العالم العربي. فرغم اختلاف التاريخ والمنهج بين المدينتين، حيث تعمل مطرح على إحياء ميناء عريق عبر استثمارات خاصة ومشاريع تراثية، بينما تُشيّد الجونة كمدينة مستدامة صُممت خصيصًا لهذا الغرض، يبقى القاسم المشترك بينهما هو السعي لتحقيق التوازن بين نمو السياحة والحفاظ على الهُوية الثقافية والبيئة وجودة الحياة الحضرية. وتُبرهن هاتان المدينتان أن الواجهات البحرية ليست مجرد خلفيات خلابة تزيّن المدن، بل منصات حيوية للتنمية الاقتصادية، والمشاركة المجتمعية، والتعبير الثقافي. ومع استمرار تطور الوجهات الساحلية في المنطقة، تقدم مطرح والجونة دروسًا مُلهمة في كيفية تلاقي التخطيط الحضري المدروس، والابتكار، والاستدامة لخلق واجهات بحرية نابضة بالحياة، ومرنة، وجاذبة عالميًا.



درب ديرة التراثي
©٢٠٢٥ جولدن أدفينتشر للسياحة

في دبي والمحرق

تعزيز الهوية الثقافية من خلال المسارات السياحية

باتت مسارات المشي المنظمة في المنطقة العربية، أداة متزايدة الأهمية لإحياء المناطق التاريخية، وتنظيم تدفق الزوار بعيدًا عن المعالم الفردية، وتوجيه الإنفاق السياحي نحو التجار المحليين، مع تحسين جودة المساحات العامة للسكان. من أسواق ديرة دبي إلى مسار اللؤلؤ في المحرق، تقوم البلديات بسرد قصص مترابطة للمدينة من خلال مزج الحفاظ على التراث مع توجيه الزوار، وإضافة عناصر التظليل والإضاءة، وشرح المواقع التاريخية، بما يجعل التراث واضحًا، وقابلًا للاستكشاف سيرًا على الأقدام، ونابضًا بالحياة الاقتصادية. وتوضح التجربتان، مسارات التراث في دبي ومسار اللؤلؤ في البحرين، كيف يمكن للمدن أن توازن بين السياحة، والحفاظ على المكان، والحفاظ على حيوية الأحياء التاريخية.

وفي هذا الإطار، أكملت بلدية دبي في أغسطس ٢٠٢٥، تطوير ثلاثة مسارات سياحية متصلة في ديرة دبي، تربط بين سوق الذهب، ومحور تراث مدرسة الأحمدية، وسوق التوابل. تم تصميم هذه المسارات على شكل دوائر قصيرة متصلة تمر عبر أحد أقدم الأحياء التجارية في الإمارة، بهدف إنعاش الأماكن العامة وتعزيز منظومة تجارة التجزئة التقليدية التي تمثل قلب المنطقة النابض بالحياة. وتعكس هذه المبادرات الطابع الرسمي لممارسات السكان والتجار منذ أمد بعيد، بدءًا من التنقل بين الأزقة والساحات وصولًا إلى الواجهة البحرية، عبر مسارات مشاة متصلة ومريحة. كما تُبرز الهُوّية الثقافية للحي وتسلط الضوء على حياة التجار في المنطقة، ما يجعل تجربة الزائر أكثر ثراءً وارتباطًا بتاريخ دبي العريق.

ويبلغ طول مسارات ديرة دبي حوالي ١,٨ كيلومترًا، وتغطي مساحة تُقدر بنحو ٢٥,٨٠٠ مترًا مربعًا من الأماكن العامة التي أعيد تطويرها ضمن مشروع حضري متكامل بلغت قيمة استثماراته حوالي ٩,٥ مليون درهمًا إماراتيًا. ويشمل المشروع تحسين الأرصفة، وترميم الواجهات بالتشطيبات التقليدية، بالإضافة إلى إنشاء مظلات، ومقاعد، وإضاءة حديثة، ولافتات إرشادية، مما يجعل التنقل بين الأسواق ومعالم المدينة أكثر سهولة وجاذبية للزوار. وتتصل هذه الشبكة بسبعة أسواق تراثية، يستفيد منها أكثر من ٥٠٠ متجر في السوق الكبير ومحيطه، بما يعزز الحركة التجارية. وقد تُرجمت تحسينات التصميم إلى زيادة في الإقبال التجاري، مما يعكس أثر التنمية الحضرية على تنشيط الحركة الاقتصادية في المنطقة. والأهم من ذلك أن المشروع يُعد امتدادًا لبرنامج دبي لحماية التراث، ويتناغم مع خطة دبي الحضرية الشاملة ٢٠٤٠، إذ يدمج هذه المسارات ضمن استراتيجية شاملة تهدف إلى إنشاء مراكز تسوق مدمجة وصديقة للمشاة، تعزز حيوية المدينة وتُرسخ هُوّيتها التراثية.

وتتجلّى قيادة بلدية دبي في دورها المزدوج كجهة تراثية متخصّصة وهيئة تنفيذية فاعلة، إذ تولّت تخطيط، وتنسيق، وتنفيذ أعمال تطوير المسارات ضمن بيئات تجارية نابضة بالحياة، مع الحرص على أن تعود الفوائد مباشرة إلى المستأجرين والتجّار المحليين. وتُعدّ هذه المبادرة نموذجًا رائدًا في تعزيز السياحة ودعم الاقتصاد المحلي في المناطق التاريخية، من خلال تحسينات مدروسة وموجّهة للأماكن العامة، تعكس التزام دبي بالارتقاء بجودة التجربة الحضرية لسكّانها وزوّارها.

أما في المحرق بالبحرين، يُجسّد مسار اللؤلؤ ذاكرة اقتصاد الجزيرة وتاريخها العريق عبر مسار حضري يمتدّ على طول ٣,٥ كيلومترًا، ليشكّل متحفًا مفتوحًا يروي حكاية اللؤلؤ كجزء من الحياة الحضرية اليومية. وقد حظي المسار بإدراجه ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي الإنساني عام ٢٠١٢ كشاهد على اقتصاد الجزيرة، حيث يربط ١٧ مبنىً تراثيًا في مدينة المحرق بثلاثة أحواض محار بحرية، وجزء من الشاطئ، وقلعة بو ماهر، ليُعيد تشكيل النسيج الاجتماعي والاقتصادي الذي نسجه صيد اللؤلؤ. ويمتد المسار من الواجهة البحرية وصولًا إلى منازل التجار ومنطقة الأسواق، ليُدمج بذلك السرد التاريخي والتراثي داخل الأحياء السكنية.

وعلى الصعيد التنفيذي، يتجاوز المشروع الترميم التقليدي ليشمل توفير مراكز للزوار، وإضاءة شوارع مميزة على شكل لؤلؤة لإرشاد الزوار، و١٦ ساحة عامة، بالإضافة إلى نظام مواقف سيارات متعددة الأدوار (الطوابق) على طول المسار، مما يتيح تحرير الشوارع الداخلية للمشاة. كما يساهم تحسين المشهد الحضري في توفير عناصر فرش الشارع التي تضيف مساحات مظللة للجلوس، بينما تعيد التحسينات الحضرية، بما في ذلك جسر للمشاة، ربط المسار بالواجهة البحرية. وتعزز هذه التدخلات مجتمعة وضوح الرؤية والراحة، مع دعم نشاط السكان والتجار على مدار العام.

وتُرسّخ رعاية القطاع العام مكانة مسار اللؤلؤ، حيث تتولى وحدة إدارة الموقع بهيئة البحرين للثقافة والآثار بالتعاون مع الشركاء المحليين والعالميين تنسيق أعمال الترميم، والعمارة الجديدة، وإدارة الأماكن العامة. كما توفر القيادة الحكومية دعمًا طويل الأمد، يربط بين الثقافة، والتنقل، وتنشيط المشاريع الصغيرة في السوق.

وبإيجاز، تُبرز هذه المبادرات معًا قدرة المؤسسات البلديةعلى تحويل التراث إلى مورد متكامل يدعم التنقل والنشاط الاقتصادي. تجسد المسارات المترابطة في ديرة توازنًا فريدًا بين انسيابية حركة الزوار عبر المحلات والأنشطة التجارية مع صون الطابع المحلي الأصيل. أما مسار المحرق الأطول، المدرج ضمن قائمة اليونسكو، فيجمع بين الترميم الدقيق، والمساحات المدنية الجديدة، والقصص التي تشجع على الاستخدام اليومي. أما بالنسبة للمدن العربية التي تُفكّر في جهودٍ مُماثلة، فإنّ الدرس المستفاد يكمن في صياغة رواية مثيرة وجاذبة للإهتمام، إضافة إلى تعزيز البنية التحتية للمشاة (الأسطح، والتظليل، والإضاءة، واللافتات)؛ وترسيخ حوكمة الصيانة والبرمجة وإشراك التجار؛ وربط المسار باستراتيجيات المدينة وقوانين التراث. ومن خلال الاستثمار المدروس والأدوار البلدية الواضحة، يمكن تطوير نماذج مشابهة للمسارات الثقافية للحفاظ على هوية المكان، والسياحة الشاملة والاقتصادات المحلية المرنة.



سلسلة من الساحات تربط بين المواقع التاريخية في المسار
©٢٠٢٤ آرشبيبر

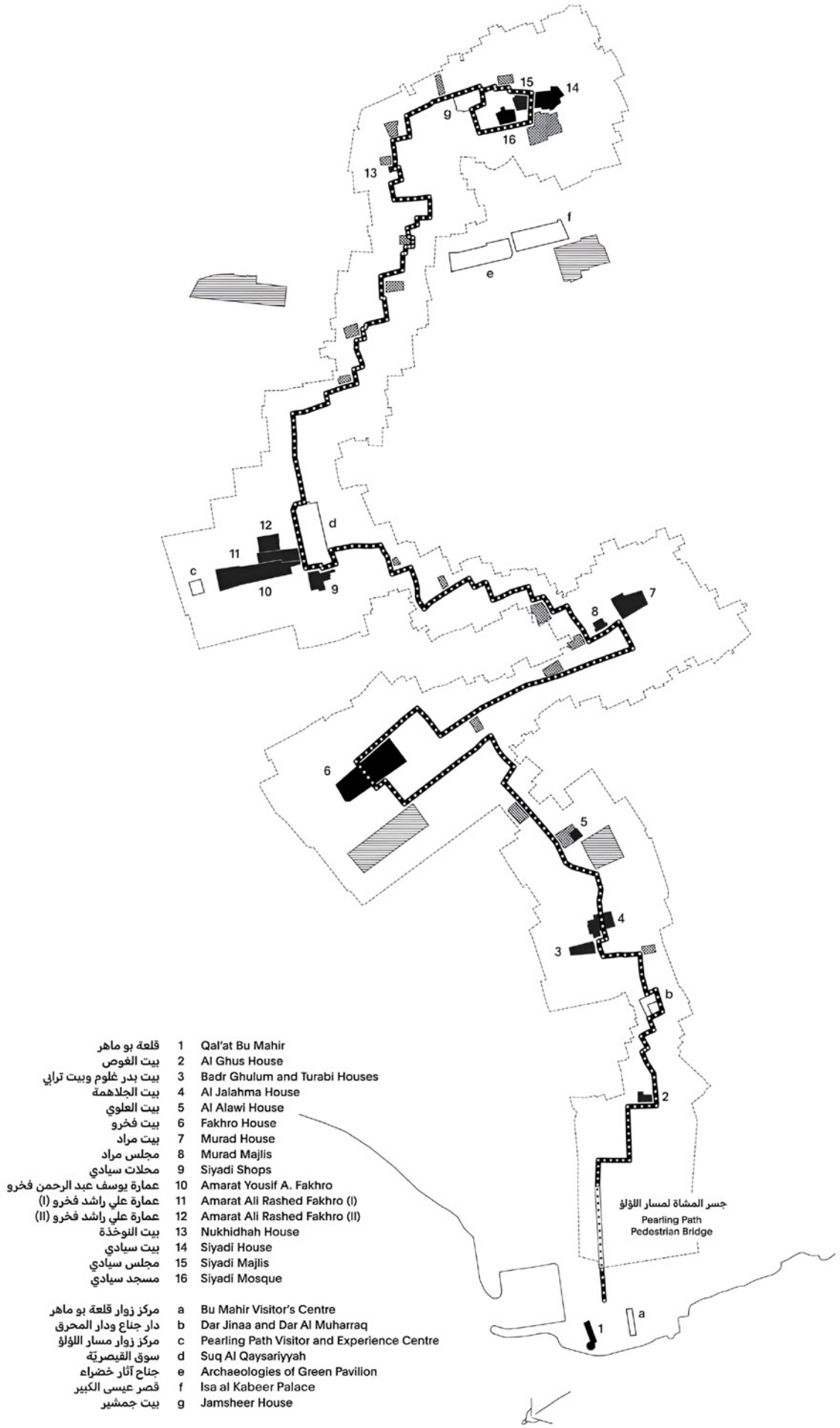

قلعة بو ماهر	1	Qal'at Bu Mahir
بيت الغوص	2	Al Ghus House
بيت بدر غلوم وبيت ترابي	3	Badr Ghulum and Turabi Houses
بيت الجلاهمة	4	Al Jalahma House
بيت العلوي	5	Al Alawi House
بيت فخرو	6	Fakhro House
بيت مراد	7	Murad House
مجلس مراد	8	Murad Majlis
محلات سيادي	9	Siyadi Shops
عمارة يوسف عبد الرحمن فخرو	10	Amarat Yousif A. Fakhro
عمارة علي راشد فخرو (I)	11	Amarat Ali Rashed Fakhro (I)
عمارة علي راشد فخرو (II)	12	Amarat Ali Rashed Fakhro (II)
بيت النوخذة	13	Nukhidhah House
بيت سيادي	14	Siyadi House
مجلس سيادي	15	Siyadi Majlis
مسجد سيادي	16	Siyadi Mosque
مركز زوار قلعة بو ماهر	a	Bu Mahir Visitor's Centre
دار جناع ودار المحرق	b	Dar Jinaa and Dar Al Muharraq
مركز زوار مسار اللؤلؤ	c	Pearling Path Visitor and Experience Centre
سوق القيصريّة	d	Suq Al Qaysariyyah
جناح آثار خضراء	e	Archaeologies of Green Pavilion
قصر عيسى الكبير	f	Isa al Kabeer Palace
بيت جمشير	g	Jamsheer House

خريطة تصف مسار طريق اللؤلؤ من الشمال إلى الجنوب عبر المدينة التاريخية
©٢٠٢٤ هيئة البحرين للثقافة والآثار | آرشبيبر



القاهرة، مصر
©٢٠٢٤ تامر أ. سليمان | شاترستوك

مؤتمر LEAP في الرياض و WUF في القاهرة

سياحة المؤتمرات العالمية MICE وأثرها المحلي

تشهد المنطقة العربية صعودًا لافتًا في سياحة المؤتمرات والمعارض والحوافز (MICE)، التي أصبحت محركًا رئيسًا للنمو الاقتصادي، والابتكار، والتواصل الدولي. فمن القمم العالمية إلى معارض التقنية المتقدمة، تواصل المدن العربية ترسيخ مكانتها كمراكز حيوية تلتقي فيها التجارة، وتبادل المعرفة، والتواصل. ويتجسّد هذا الحراك بوضوح في فعاليتين رائدتين: المنتدى الحضري العالمي (WUF) في القاهرة، ومؤتمر "ليب" (LEAP) للتقنية والابتكار في ملهم بمدينة الرياض، واللتان تعكسان التحول النوعي الذي تشهده المنطقة في استضافة الفعاليات العالمية الكبرى.

ويُعدّ المنتدى الحضري العالمي، الذي ينظمه موئل الأمم المتحدة، أبرز منصة دولية لمناقشة قضايا التحضر المستدام. وقد استضافت القاهرة الدورة الثانية عشرة للمنتدى (WUF١٢) في نوفمبر ٢٠٢٤، في حدث تاريخي أعاد المنتدى إلى القارة الأفريقية للمرة الأولى منذ انطلاقه في نيروبي عام ٢٠٠٢.

وكان مركز مصر للمعارض الدولية قد استضاف النسخة الثانية عشرة من المنتدى الحضري العالمي، حيث يوفّر هذا المكان المتطور القدرة على استيعاب آلاف المشاركين الرسميين، والعارضين، والمتحدثين. وجاء شعار المنتدى، "كل شيء يبدأ محليًا: الإجراءات المحلية للمدن والمجتمعات المستدامة "، ليُشدد على أهمية المبادرات الشعبية في دفع جهود الاستدامة الحضرية. وقد منح المنتدى القاهرة منصة فريدة لعرض تراثها الثقافي الغني وجهودها في التحول الحضري، كما اشتملت الفعالية على تنظيم جولات وزيارات ميدانية أتاح خلالها المشاركون تجارب مثيرة تبرز معالم المدينة التاريخية وتطوراتها الحديثة.

ولم تقتصر استضافة القاهرة للمنتدى على تعزيز مكانتها على الساحة الدولية، بل شكّلت أيضًا دفعة قوية لقطاع المؤتمرات والحوافز والمعارض، حيث أدت إلى استقطاب نحو ٣٧ ألف زائر من ١٨٢ دولة، في رقم قياسي جعله أكبر حدث حضري في تاريخها. وانعكس هذا الزخم بوضوح على الاقتصاد المحلي، إذ شهدت العاصمة المصرية زيادة ملحوظة في الطلب على الفنادق، ووسائل النقل، والخدمات السياحية، مما حفّز قطاعات الضيافة والتجزئة والخدمات ودعم مكانة القاهرة كمنصة حضرية رائدة.

وفي المقابل، يُجسّد مؤتمر "ليب" السعودي، الذي يُعقد سنويًا في ملهم بالرياض، التزام المملكة بأن تصبح رائدة عالمية في مجالي التقنية والابتكار. وانعقدت النسخة الثالثة من المؤتمر في مارس ٢٠٢٤ بمركز الرياض للمعارض والمؤتمرات، واستقطبت أكثر من ٢١٥,٠٠٠ زائر، و١,٨٠٠ عارض، و١,١٠٠ متحدث من جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى وصول نسبة إشغال فنادق الرياض إلى ٩٩٪ خلال فترة الفعالية. واستمر المؤتمر أربعة أيام، وسجّل تأثيرًا اقتصاديًا تجاوز ٥٠٠ مليون دولارًا أمريكيًا، شمل استثمارات من شركات عالمية مثل "أمازون ويب سيرفيسز"، و"داتافولت"، و"آي بي إم"، و"سيرفيس ناو"، و"ديل تكنولوجيز" التي أعلنت خططها لافتتاح مركز تصنيع وطلبات داخل المملكة. ويعكس هذا النجاح الأهمية المتزايدة لسياحة المؤتمرات والمعارض كعامل أساسي في صناعة السياحة السعودية.

ويعزز نجاح هذا المؤتمر الرؤية الاستراتيجية للمملكة في تنويع الاقتصاد وترسيخ مكانة الرياض كمركز عالمي للحوار التقني. ومن خلال استضافة مثل هذه الفعاليات البارزة، لا تُنمّي المملكة قطاع سياحة الأعمال فحسب، بل تجذب أيضًا استثمارات أجنبية كبيرة، مساهمةً بذلك في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠.

تُجسّد استضافة القاهرة للمنتدى الحضري العالمي الثاني عشر والرياض لمؤتمر "ليب" للتقنية والابتكار ملامح التحول العميق الذي تشهده المنطقة العربية في قطاع سياحة الاجتماعات والمؤتمرات والحوافز والمعارض، بوصفه رافدًا استراتيجيًا للتنمية الاقتصادية المستدامة، وتبادل المعرفة، والابتكار الحضري. ومع استمرار الاستثمار في البنية التحتية الذكية وتبني سياسات مرنة وشراكات دولية راسخة، تواصل العواصم العربية ترسيخ حضورها كوجهات تنافسية تجمع بين قوة الأعمال وجاذبية السياحة. ويبرهن النجاح الكبير لكلٍّ من المنتدى ومؤتمر "ليب" على أن التخطيط الاستراتيجي والتكامل الإقليمي والدولي يمثلان حجر الأساس لاستثمار الإمكانات الكاملة لسياحة الأعمال، بما يدعم التنمية الحضرية المستدامة ويقود الاقتصاد العربي نحو مستقبل أكثر ابتكارًا وتكاملًا.



حدث LEAP، الرياض
©LEAP ٢٠٢٥



حمّام مسخوطين، قالمة
©٢٠١٧ صورة الجزائر

ماعين في الأردن وقالمة في الجزائر

وجهتان للسياحة الصحية والعلاجية

باتت السياحة الصحية والعلاجية في العالم العربي ركيزة أساسية للصحة العامة، والاقتصادات المستدامة، والتجديد الثقافي. وتحولت الينابيع المعدنية والممرات الساحلية، التي كانت سابقًا ملاذًا للراحة أو مواقع للتراث الشعبي، اليوم إلى بنية تحتية حضرية ضرورية، صُممت لتعزيز التعافي، وتشجيع الحركة، وتوفير فرص التعلم. وتحت إشراف البلديات، تعمل هذه الممرات الصحية على دعم الحفاظ على البيئة وتنشيط الاقتصاد طوال العام، مُحوّلة التقاليد القديمة إلى استراتيجيات عصرية للرفاهية. وتُعدّ الينابيع الساخنة ببلدة ماعين في البحر الميت بالأردن، وحمام الدباغ (حمام المسخوطين) قرب الجزائر العاصمة، نماذج حية لكيفية إعادة تصور ثقافات الاستحمام القديمة، ووجهات معاصرة تقدم تجارب فريدة للصحة والعافية.

ويُجسّد ممر البحر الميت – بلدة ماعين تكامل سياحة العافية مع التراث الطبيعي، حيث يضم أدنى شاطئ في العالم وشلالات حرارية فائقة في محافظة مادبا. وتشتهر ينابيع بلدة ماعين بمياهها الحرارية العلاجية التي تتراوح حرارتها بين ٤٥ و٦٠ درجة مئوية، وتحتوي على منتجعات فندقية تضم حوالي ١٠٠ غرفة، ومجمعات صحية، وممرات مشاة عامة صُممت لتعزيز الراحة والتجربة العلاجية للزوار. وأظهر التزام الأردن بتطوير السياحة العلاجية تقدمًا ملموسًا حيث صنفته منظمة السياحة العالمية كمركز إقليمي للسياحة العلاجية في عام ٢٠٢٣، وتكلل هذا النجاح باستضافة منتدى عالمي في البحر الميت. وتوفر البنية التحتية المتطورة تنظيمًا دقيقًا لتدفق الزوار، مع مناطق عائمة آمنة، ومساحات للعلاج بالطين، وحمامات مزوّدة بمنقذين، مما يتيح برامج منتظمة على مدار العام، مدعومة بخدمات الترجمة الفورية وخيارات الزيارة اليومية، مما يوفر تجربة شاملة تجمع بين الصحة والرفاهية.

ومن ناحية أخرى، توفر القيادة الاستراتيجية للسياحة الصحية أطر عمل واضحة تقودها وزارة السياحة والآثار، بمشاركة الجهات الصحية، والبلديات، وشركاء من القطاع الخاص، حيث تُوضع معايير وطنية لحماية البيئة وجودة الخدمات وتطوير مهارات القوى العاملة، وتُطبق محليًا لضمان نموذج مستدام وقابل للتكرار.

وبينما يعكس نهج الأردن تنسيقًا وطنيًا متقدمًا وترويجًا فعالًا لبناء العلامة التجارية للوجهة، تعتمد بعض المدن والمناطق العربية الأخرى استراتيجيات محلية تركز على دور البلديات. أما حمام الدباغ قرب الجزائر العاصمة فهو يُقدّم نموذجًا متكاملًا يجمع بين الإدارة الخاصة بالموقع، والرعاية المجتمعية، والارتباط العميق بالثقافة المحلية.

ويُشكّل حمام الدباغ في شرق الجزائر، بانحداراته الحرارية وتكويناته الحجرية الخلابة، مشهدًا تراثيًا حيًا يجذب الزوار الباحثين عن الاستشفاء والتراث. ويبرز مجمع حمام شلالة، الذي طوّرته البلدية منذ عام ١٩٧٦، كنموذج متكامل يجمع بين الفنادق وأكواخ الضيافة للسواح والعلاج المائي، والحمامات العامة، إضافة إلى حديقة عامة، ليصبح مركزًا صحيًا متكاملًا. وقد صُممت العمليات العلاجية لضمان السلامة والرعاية البيئية، مع توجيه الوصول إلى أحواض معدنية مُدارة، وممرات ومسارات محددة، مدعومة باللافتات والإضاءة، ويساهم هذا الاستخدام المكثف للمرافق في حماية المناطق الحساسة، ودعم الإقامة الليلية والزيارات اليومية، مما يحقق فوائد اقتصادية مستمرة للشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية، ويتيح في الوقت نفسه للزوار فهمًا وتقديرًا لآثار العصر الروماني بشكل أفضل.

وبالتعاون مع القطاع الخاص، تتولى السلطات البلدية ومديرية السياحة في ولاية قالمة إدارة المشروع، وتنظيم وصول الزوار، والحفاظ على المعايير التشغيلية. ويظل تركيزهم منصبًا على تحقيق التوازن بين إيرادات السياحة، وحماية البيئة، والحفاظ على التراث الثقافي.

يُظهر مثال حمامات ماعين في الأردن، وحمام الدباغ في قالمة بالجزائر، تنوّع النماذج في دمج البنية التحتية للسياحة العلاجية ضمن سياسات السياحة الحضرية. ففي الأردن، يرتكز النهج على التنسيق الوطني، وتطبيق المعايير الطبية الصارمة، وإقامة شراكات واسعة النطاق تعزز مكانة البلاد كمركز إقليمي للعافية. أما في قالمة، فتبرز التجربة المحلية دور البلديات والإدارة المشتركة بين القطاعين العام والخاص، مستفيدة من بيئاتها الطبيعية الفريدة في خلق تجربة علاجية متكاملة. ولكي تتمكن المدن الأخرى من تكرار هذه النجاحات، من الضروري الاستثمار في تدعيم التدابير الهيدروإيكولوجية الوقائية، وتطوير أنظمة فعالة لإدارة الزوار، وتعزيز الأُطر البلدية الواضحة، وبناء روابط اقتصادية مباشرة تدعم المجتمعات المحلية. ومع قيادة استراتيجية واعية، يمكن لوجهات الاستشفاء والسياحة العلاجية في المنطقة أن تحقق فوائد صحية واقتصادية مستدامة، وتُسهم في بناء مدن عربية أكثر مرونة واستعدادًا للمستقبل.



حمّامات ماعين الساخنة
©٢٠٢٥ أدفنتشرَس كيت

أخبار المعهد

اللقاء الثاني من بودكاست "الأمين يتحدث": حوار مع معالي أمين عمان الكبرى

يواصل المعهد العربي لإنماء المدن تقديم سلسلة بودكاست «الأمين يتحدث»، حيث شارك فيها أمناء المدن العربية تجاربهم الملهمة في العمل البلدي ويسلطون الضوء مستقبل التنمية الحضرية في مدنهم.

وفي الحلقة الثانية، يستضيف البودكاست معالي الدكتور يوسف الشوارية، أمين عمّان الكبرى، الذي يتحدث عن رؤية الأمانة في تطوير المدينة وتحسين جودة الحياة، مستعرضًا جهود التحول الرقمي، تسريع الخدمات البلدية، تمكين الشراكة مع القطاع الخاص، والتوجه نحو الابتكار في التخطيط الحضري.

ويأتي هذا اللقاء ضمن جهود المعهد لتوظيف المنصات الإعلامية الحديثة في تعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين المدن العربية، وتسليط الضوء على أبرز الممارسات الملهمة في العمل البلدي والحضري بما يعكس طموحات المدن العربية نحو مستقبل حضري أكثر كفاءة وازدهارًا.



اللقاء الثاني من بودكاست «الأمين يتحدث» يستضيف معالي أمين عمّان الكبرى
٢٠٢٥© المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد عضوًا في اتحاد مؤسسات الفكر للمدن الكبرى (MeTTA)

أعلن المعهد انضمامه رسميًا إلى اتحاد مؤسسات الفكر للمدن الكبرى (MeTTA)، وذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية التاسع الذي عُقد في سيول، كوريا الجنوبية.

موكدًا على الدور الريادي للمعهد في دعم المدن العربية وتعزيز حضورها في المنصات الدولية المعنية بالتنمية الحضرية وتبادل المعرفة والخبرات.

وفي هذا الإطار، أشار مدير المعهد العربي لإنماء المدن د. أنس المغيري إلى أن الانضمام إلى اتحاد MeTTA يمثل خطوة استراتيجية نحو توسيع شبكة الشراكات الدولية للمعهد، موضحًا أن ذلك سيسهم في تعزيز تبادل الخبرات وصياغة سياسات حضرية مستدامة تستند إلى المعرفة والبحث العلمي.

وأضاف أن هذه الشراكة تفتح آفاقًا جديدة أمام المدن العربية للمشاركة الفاعلة في النقاشات العالمية حول مستقبل المدن، وتطوير حلول مبتكرة للتحديات الحضرية المعاصرة.

ويأتي هذا الانضمام ضمن جهود المعهد المستمرة لتفعيل التعاون الدولي ودعم التنمية المستدامة في المدن العربية.



المعهد يعلن إنضمامه رسميًا إلى اتحاد مؤسسات الفكر للمدن الكبرى
٢٠٢٥© المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد يعرض نتائج دراسة حول الأسواق المحلية في المدن العربية ضمن منتدى (MeTTA)

شارك المعهد العربي لإنماء المدن في منتدى اتحاد مؤسسات الفكر للمدن الكبرى (MeTTA) المنعقد في سيول، حيث قدم عرضًا لنتائج دراسة بحثية تناولت دور الأسواق المحلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدن العربية.

العرض الذي قدّمه د. منتصر الحياري، مدير التطوير المؤسسي والتدريب في المعهد العربي لإنماء المدن، سلّط الضوء على أهمية الأسواق في المدن العربية كمحرك اقتصادي ومجتمعي يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي ودعم الاقتصاد المحلي.

وقد ركزت مشاركة المعهد على ممارسات أكثر من ١٥ مدينة عربية. والتي أبرزت مايلي:

- تشكيل الهوية الحضرية وتعزيز الروابط الاجتماعية
- ربط الاقتصاد الريفي بالحضري
- تبني التكنولوجيا وإشراك القطاع الخاص

كما ناقش المنتدى دور البلديات في دعم استدامة هذه الأسواق وتعزيز نطاق تأثيرها في المجتمعات العربية.



المعهد العربي لإنماء المدن يشارك في منتدى MeTTA في سيول، مستعرضًا دور الأسواق المحلية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدن العربية.

©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد يختتم مشاركته في منتدى المدن الذكية العالمي ببرشلونة

شارك المعهد في منتدى المدن الذكية العالمي ٢٠٢٥ (SCEWC ٢٠٢٥)، والذي انعقد في مدينة برشلونة بإسبانيا خلال الفترة من ٤ إلى ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م، ويعد المنتدى حدثًا عالميًا رائدًا في مجال المدن والابتكار الحضري، ومنصة تعاونية تسهم في تمكين المدن من مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، من خلال تعزيز الابتكار الاجتماعي وتفعيل الشراكات.

وخلال المنتدى، نظم المعهد جلسة رئيسة بعنوان: "حوار المدن العربية الأوروبية: طريق نحو التعاون بين المدن"، وقد أدار الجلسة المهندس عبدالرحمن الزعبي، منسق برنامج منتدى حوار المدن في المعهد، بحضور نخبة من صانعي القرار والخبراء الحضريين من الرياض، عمان، روما ومدريد. وناقشت الجلسة أهمية التعاون بين المدن والدبلوماسية الحضرية في تعزيز الابتكار، تبادل المعرفة، وبناء مستقبل حضري أكثر استدامة وشمولية.

كما شارك الدكتور زياد علم الدين، مدير برنامج أبحاث السياسات الحضرية بالمعهد، في جلسة متخصصة، حيث أشار على أن التحول الحضري الفعلي يبدأ على مستوى الأحياء السكنية، من خلال مبادرات التخضير التشاركي التي تعزز الثقة والانتماء لدى سكان المدن وتجعلها أكثر قابلية للعيش.

وتأتي مشاركة المعهد لتكون جزءاً من حوار عالمي بما يخدم أهداف تنمية المدن ويعزز من الشراكات فيما بينها.



المعهد العربي لإنماء المدن يدير جلسة 'حوار المدن العربية الأوروبية: طريق نحو التعاون بين المدن'
©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد ينظم منتدى "قادة المدن" ضمن قمة مدن آسيا والمحيط الهادي ٢٠٢٥م

اختتم المعهد العربي لإنماء المدن مشاركته في منتدى قمة مدن آسيا والمحيط الهادئ APCS ٢٠٢٥، الذي انعقد في دبي خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥، بمشاركته كشريك معرفي يتيح تبادل الخبرات واستكشاف فرص الابتكار في التنمية الحضرية وجودة الحياة.

وفي إطار فعاليات القمة، نظم المعهد منتدى "قادة المدن" في إكسبو دبي بتاريخ ٢٨ أكتوبر، بحضور أكثر من ١٥٠ مشاركًا يمثلون أكثر من ١٠٠ مدينة من مختلف القارات. افتتحت الجلسة كلمة سعادة الدكتور أنس المغيري، مدير عام المعهد، الذي استعرض رؤية المعهد في دعم المدن العربية وتمكين صناع القرار، تلاها إدارة الجلسة من قبل الدكتور منتصر الحياري، مدير برنامج التدريب وتطوير القدرات، حيث أتاح المنتدى للمشاركين عرض تجاربهم العملية ومناقشة السياسات والحلول المبتكرة للتحديات الحضرية.



المعهد ينظم منتدى "قادة المدن" ضمن قمة مدن آسيا والمحيط الهادي ٢٠٢٥م
©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

ركز المنتدى على عدة محاور رئيسية، منها التحول الرقمي والمستقبل الحضري، قيادات التنمية الاقتصادية، جودة الحياة، والحلول البيئية في التجديد الحضري. وخلصت المناقشات إلى خمس رؤى محورية لمستقبل التحول الحضري:

- **اعتماد استراتيجيات شاملة ومتكاملة** مبنية على خصوصية السياقات المحلية، مع تعزيز دور الحوكمة التكيفية وتمكين الحكومات المحلية.
- **ضمان الشمول ومشاركة المجتمع** في مواجهة التحديات مثل شح المياه، الأمن الغذائي، والاستدامة البيئية.
- **تحقيق التوازن بين تعزيز المرونة المناخية طويلة المدى وتلبية الاحتياجات الأساسية**، عبر تخطيط متكامل وهياكل تمويلية متجانسة لإدارة المدن.
- **وضع الإنسان محور التحول الرقمي**، مع توجيه الحوكمة الرقمية ومبادرات المدن الذكية بالاستفادة من البيانات لتحقيق منفعة المجتمع وفق معايير أخلاقية واضحة.
- **تعزيز المرونة الاقتصادية** عبر استثمارات استراتيجية في البنية التحتية ورأس المال البشري، مدعومة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وأكد المشاركون على أن الجودة، الشفافية، والاستدامة طويلة الأمد يجب أن تتقدم على الاعتبارات الآنية، وأن القيادة الفاعلة تشمل جميع الجهات الفاعلة من المسؤولين إلى المبتكرين والمجتمعات المحلية لبناء مدن شاملة وقادرة على الصمود.



المعهد ينظم منتدى "قادة المدن" ضمن قمة مدن آسيا والمحيط الهادي ٢٠٢٥م
©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

اجتماع المعهد مع منظمة المدن الآسيوية (CITYNET)

عقد وفد المعهد العربي لإنماء المدن اجتماعًا مع ممثلي منظمة المدن الآسيوية (CityNet)، وذلك على هامش اجتماعات منظمة المدن الكبرى (Metropolis) في سيول.

الجدير بالذكر أن منظمة CityNet تضم أكثر من ١٥٠ عضوًا من المدن الآسيوية والحكومات المحلية وتعمل على دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي بالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة UN-Habitat و UNDP بالاضافة إلى تطوير مبادرات التنمية الحضرية وبرامج القدرات بين المدن والاعضاء.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين المدن العربية والآسيوية في مجالات التنمية الحضرية المستدامة، وإمكانية تنفيذ مبادرات ومشروعات مشتركة تسهم في تحسين جودة الحياة في المدن.

ويأتي هذا اللقاء في إطار حرص المعهد على بناء شراكات استراتيجية مع المنظمات الإقليمية والدولية، وتوسيع نطاق التعاون في مجالات الإدارة الحضرية والابتكار الاجتماعي والاقتصاد الدائري.

وأكد وفد المعهد على أهمية الشراكة بين المدن العربية والآسيوية وذلك من خلال فتح قنوات التواصل وإيجاد منصة للتعاون الحضري.



وفد المعهد العربي لإنماء المدن يلتقي ممثلي منظمة CityNet في سيول لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في التنمية الحضرية المستدامة بين المدن العربية والآسيوية.

©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

مدير عام المعهد يستقبل وفد مجموعة البنك الدولي

استقبل سعادة الدكتور أنس المغيري مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن وفداً من مجموعة البنك الدولي، ضم خبراء في التنمية الحضرية والتخطيط الحضري، وذلك لمناقشة سبل تعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

واستعرض مدير عام المعهد خلال اللقاء فرص التعاون مع المدن العربية الأعضاء، بما في ذلك دعم التعاون في أبحاث السياسات الحضرية والاستفادة من الدراسات الاقتصادية والتنموية التي يقوم بها البنك الدولي في المنطقة العربية. وأبدى المعهد استعداده لدعم جهود البنك الدولي في تأسيس مركز معرفي إقليمي يهتم بالجوانب التنموية في المدن العربية.



استقبل المعهد وفد مجموعة البنك الدولي لتعزيز التعاون الحضري
©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد يعزز التعاون الدولي لتطوير العمل البلدي والقيادة المحلية خلال زيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية

زار وفد من المعهد الولايات المتحدة الأمريكية، لتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين واستكشاف أفضل الممارسات العالمية في تطوير العمل البلدي والقيادة المحلية في المدن العربية.

في العاصمة واشنطن، زار وفد المعهد الجمعية الدولية لمديري المدن (ICMA)، حيث جرى بحث سبل تطوير برنامج المسار الاحترافي في العمل البلدي لرفع كفاءة القيادات المحلية، إلى جانب مناقشة فرص التعاون في مجالات البحث والتطوير والحوكمة المحلية، واستكشاف الحلول الرقمية والتقنيات الحديثة لتحسين الخدمات البلدية، إضافةً إلى تعزيز مشاركة المدن العربية في الشبكات الدولية المتخصصة بالابتكار الحضري.

كما شملت الزيارة مركز بلومبرغ للمدن بجامعة هارفارد في مدينة بوسطن، حيث التقى الوفد بفريق مبادرة قيادات المدن في الجامعة لمناقشة تصميم برنامج قيادي مخصص لرؤساء البلديات والقيادات في المدن العربية، وتبادل الخبرات حول الإدارة المحلية وصنع القرار القائم على الأدلة، واستعراض فرص التعاون المعرفي والتدريبي دعمًا لأهداف استراتيجية المعهد ٢٠٣٠.

ويؤكد المعهد العربي لإنماء المدن من خلال هذه الزيارة حرصه على توسيع آفاق الشراكات الدولية وتمكين القيادات المحلية من تبني منهجيات حضرية أكثر كفاءة وابتكارًا واستدامة، بما يسهم في تحسين جودة الحياة في المدن العربية.



من اليسار لليمين: الدكتور منتصر الحياري، مدير التطوير المؤسسي والتدريب (المعهد العربي لإنماء المدن)؛ والسيد ديفيد مارغاليت المدير التنفيذي (مركز بلومبرغ للمدن بجامعة هارفارد)؛ والدكتور أنس المغيري، المدير العام (المعهد العربي لإنماء المدن)؛ والسيد بلبل كاول، كبير مديري الاستراتيجية والتأثير (مركز بلومبرغ للمدن بجامعة هارفارد).

=== ©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد يعقد ورشة عمل بعنوان "تحديد نطاق المشروع وكراسات الشروط المرجعية"

عقد المعهد العربي لإنماء المدن يوم الأربعاء الموافق ٥ نوفمبر ٢٠٢٥ ورشة عمل بعنوان "تحديد نطاق المشروع وكراسات الشروط المرجعية" حول موضوع درء أخطار السيول وتصريف مياه الأمطار، وذلك ضمن إطار الشراكة التدريبية مع أمانة نجران، وفي سياق جهود المعهد لدعم بناء القدرات المؤسسية وتعزيز ممارسات التخطيط الحضري الفعّال في الأجهزة البلدية.

وهدفت الورشة إلى تطوير مهارات المشاركين على إعداد وصياغة نطاقات المشاريع البلدية بطريقة فنية ومنهجية تساهم في تعزيز كفاءة التنفيذ وتحقيق الأهداف التنموية.

وشملت الورشة المحاور التالية:

- **المتطلبات المحلية والدولية لكراسات المشاريع**
- **تحديد الإطار العام لمشروع الأمانة**
- **تطوير نطاق الأعمال**
- **التوافق على نطاق الأعمال النهائي**



يعقد المعهد ورشة عمل بعنوان "تحديد نطاق المشروع وكراسات الشروط المرجعية"
©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد يعقد برنامجًا تدريبيًا بالتعاون مع بلدية مسقط

نظّم المعهد العربي لإنماء المدن برنامجًا تدريبيًا بالتعاون مع بلدية مسقط، تتضمن سلسلة من ورش العمل التي أُقيمت خلال الفترة من ٦ إلى ١٦ أكتوبر ٢٠٢٥، بهدف تطوير مهارات منسوبي البلدية في إعداد استراتيجيات التطوير البلدي والإدارة الحضرية.

ويأتي هذا البرنامج ضمن جهود المعهد في بناء القدرات البلدية في سلطنة عمان، وتزويد الكفاءات المحلية بالمعرفة والأدوات اللازمة لمواجهة التحديات الحضرية المتزايدة، والمساهمة في تحسين جودة الحياة في المدن.

وشملت الدورات التدريبية الموضوعات التالية:

- **استراتيجيات تطوير العمل البلدي:** ركّزت على تمكين المشاركين من إعداد استراتيجيات بلدية عملية، وإدارة الأداء وتقسيم البرامج والمشاريع وفق مؤشرات أداء وإعداد البرنامج التنفيذي للاستراتيجية.
- **التوجهات الحديثة في تخطيط المدن:** تناولت أحدث الاتجاهات العالمية في التخطيط الذكي والمستدام، وإشراك المجتمع في اتخاذ القرارات الحضرية، وتطوير سياسات حضرية مرنة ومتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.



المعهد يعقد برنامجًا تدريبيًا بالتعاون مع بلدية مسقط
©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

استخدام التقنيات الذكية في إدارة المدن

نظّم المعهد العربي لإنماء المدن اللقاء السابع عشر ضمن سلسلة اللقاءات الشهرية "حراك المدن" مساء يوم الأثنين ٢٨ ربيع الثاني ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٥م.

استهل اللقاء الدكتور عبد الله ضيف الله، مدير اللقاء وأستاذ التخطيط العمراني، بنبذة تعريفية عن سلسلة لقاءات "حراك المدن"، مشيرًا إلى أهميتها في إثراء النقاش بين المختصين والمهتمين بشؤون التنمية الحضرية في الدول العربية كافة.

افتتح اللقاء الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الحميد استشاري التخطيط والنمذجة الحضرية، أستاذ التخطيط العمراني.

قدّم أ.د محمد عبدالعزيز عبدالحميد، عرضًا تناول فيه "استخدام التقنيات الذكية في إدارة المدن" مستعرضًا نماذج عالمية رائدة في هذا المجال، منها التوأم الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات المكانية والمرئية.

وأكد أ.د محمد عبدالعزيز عبدالحميد أن التقنيات الحديثة تسهم في رفع كفاءة المدن وتعزيز مرونتها التشغيلية، من خلال أنظمة دعم القرار، ولوحات التحكم السحابية، والتحليلات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

وأشار إلى أن تكامل الذكاء الاصطناعي مع البيانات الجغرافية (GeoAI) يفتح آفاقًا جديدة للتخطيط الحضري، رغم ما يواجهه هذا المجال من تحديات تتعلق بدقة البيانات وموثوقية الخوارزميات.

واختتم أ.د محمد عبدالعزيز عبدالحميد حديثه بتأكيده على أن مستقبل إدارة المدن يعتمد على بناء منظومات ذكية متكاملة تجمع بين التحليل الرقمي والمشاركة المجتمعية والأمن السيبراني، بما يعزز جودة الحياة في المدن العربية.

في ختام اللقاء، شكر الدكتور عبد الله ضيف الله الحضور على تفاعلهم ومشاركتهم القيّمة، مثنيًا على الدور البارز للأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الحميد في طرح هذا الموضوع، كما أكد على أهمية استمرار هذه اللقاءات لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين المختصين في التنمية الحضرية.

لقاء افتراضي بعنوان

استخدام التقنيات الذكية في إدارة المدن.



ضيف اللقاء

أ.د. محمد عبد العزيز عبد الحميد

استشاري التخطيط والنمذجة الحضرية، أستاذ التخطيط العمراني، قسم التخطيط العمراني - كلية الهندسة، جامعة الأزهر.

اللقاء السابع عشر من سلسلة لقاءات "حراك المدن" حول استخدام التقنيات الذكية في إدارة المدن.

٢٠٢٥© المعهد العربي لإنماء المدن.


MUDUNUNA

تابع آخر أخبار المعهد العربي لإنماء المدن من
خلال الانضمام إلى القائمة البريدية على موقع
araburban.org أو تابعنا:

@arab_urban
@arab_urban_sa
/araburban
/araburban
/@arab_urban

يمكنكم مسح الرمز لقراءة
الأعداد السابقة من مدننا

١١٤٥٢ Riyadh
Kingdom of Saudi Arabia

P.O Box ٦٨٩٢,
Diplomatic Quarter

T. +٩٦٦١١٤٨٠٢٦٩٨
mudununa@araburban.org

جميع الحقوق محفوظة
©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن